الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم: العلوم الانسانية

الواقع الاقتصادي في البلاد التونسية من خلال جريدة تونس الاقتصادية (1955م - 1957م).

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في التاريخ؛ تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:
- أسماء زديك
- نسيمة سيغي

إشراف الأستاذ:
- الإمام بريك

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
نور الدين مي	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي
الإمام بريك	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي
فاتح باهي	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي

السنة الجامعية: 1443- 1444هـ / 2021- 2022م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم: العلوم الانسانية

الواقع الاقتصادي في البلاد التونسية من خلال جريدة تونس الاقتصادية (1955م - 1957م).

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في التاريخ؛ تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:
- أسماء زديك
- نسيمة سيغي

إشراف الأستاذ:
- الإمام بريك

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
نور الدين مي	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي
الإمام بريك	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي
فاتح باهي	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي

السنة الجامعية: 1443- 1444هـ / 2021- 2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ

(سورة الأعراف - الآية 96)

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، نحمده سبحانه وتعالى على عونه وتوفيقه لنا في إنجاز هذا البحث.

نتقدم بالشكر الجزيل وأسمى عبارات التقدير إلى الأستاذ الفاضل " الإمام بريك" على مساعدته وتوجيهاته لنا، على الرغم من حجم مسؤولياته وكثرة انشغالاته، فقد سخر فكره ووقته لخدمتنا، راجين من المولى عز وجل أن يكلله بالتوفيق، وأن يكتب جهده في ميزان حسناته.

كما نتقدم بالشكر الى كافة أساتذة شعبة التاريخ، على ما بذلوه من عطاء وجهد خلال مسيرتنا الجامعية، وكذا الطاقم الإداري.

شكرنا الخاص إلى كافة العاملين بالمكتبة الجامعية.

وإلى الوالدين الكريمين في الدعم المعنوي والزوج الخالص

والشكر أيضا إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد .

الإهداء

الحمد الله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهلـه ومـن وفـى، أما بعد: الحمد الله الذي وفقنا لتثمـين هـذه الخطـوة فـي مسـيرتنا الدراسـية بمـذكرتنا هذه؛ ثمرة الجهد والنجاح وبفضل الله تعالى.

أهدي ثمرة هذا العمل إلى أبـي علـي سـيغي رحمـه الله وأمـي دليلـة فزاعـي حفظها الله.

إلى صاحبة القلب الطيب أختي دنيا سيغي حفظها الله ورعاها.

إلى صاحب القلب الطيب المشرف الإمام بريك.

إلى كل أخوتي وأخواتي وصديقاتي ومن ساعدني من قريب وبعيد.

إلى كل عائلة سيغي.

إلـى كـل أسـاتذة الطـاقم التربـوي و الإداري وطلبـة قسـم العلـوم الإنسـانية بجامعة حمى لخضر بالوادي.

نسيمة سيغي

الإهداء

الحمد الله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهلـه ومـن وفـى، أما بعد: الحمد الله الذي وفقنـا لتثمـين هـذه الخطـوة فـي مسـيرتنا الدراسـية بمـذكرتنا هذه، ثمرة الجهد والنجاح وبفضل الله تعالى.

أهدي ثمرة هذا العمل إلى أبي زديك علي وأمي سعاد زديك حفظهما الله.

إلى صاحب القلب الطيب زوجي لحمر محمد حفظه الله ورعاه.

إلى صاحب القلب الطيب المشرف الإمام بريك.

إلى كل أخوتي وأخواتي وصديقاتي ومن ساعدني من قريب وبعيد.

إلى كل عائلة زديك.

إلـى كـل أسـاتذة الطـاقم التربـوي و الإداري وطلبـة قسـم العلـوم الإنسـانية بجامعة حمى لخضر بالوادي.

أسماء زديك

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى
تع	تعريب
ج	جزء
ص	صفحة
م	ميلادي
ط	طبعة
ع	عدد
(د . ط)	دون طبعة
(د . م)	دون مكان نشر
(د . ت)	دون تاريخ نشر
p	page

مقدمة

شهد اقتصاد البلاد التونسية خلال الفترة من سنة 1955م إلى سنة 1957م مجموعة من الأزمات الاقتصادية التي خلفها الاستعمار الفرنسي وعاشها وعانى منها المجتمع التونسي، والتي مست مختلف المجالات وأثرت بصفة عامة على اقتصاد تونس الذي يعتبر الركيزة والعمود الفقري للبلاد التونسية.

وعلى الرغم من التوجهات الجديدة للدولة في سبيل تحسين الوضع المعيشي التونسي إلا إن النمو السريع لسكان المدن في البلاد التونسية حال دون ذلك، وقد حاولت الدولة فرض سياستها الاقتصادية متبعة الأسلوب المركزي في توزيع المشاريع الإنتاجية، إلا إن هذا الضغط لم يكن له المفعول الايجابي في زيادة أعباء المحافظة على العقد الجماعي المتمثل أساسا في الدعم الحكومي للغذاء والضرورات الأخرى فحسب، بل أدى ذلك إلى تصاعد صوت الشعب التونسي بمساندة السياسيين المعارضين لتوجهات الهادي نويرة الاقتصادية المنفتحة على الدول الغربية أساسا.

وقد وقفت العوامل الاقتصادية والمؤسساتية في تونس حاجزا أمام التنمية الإقليمية أو التنمية الجهوية، فلم تحرص خطوط النخبة على التوزيع العادل للموارد المادية كالأموال العامة والاستثمار على مستوى الدولة والبنية التحتية وغير المادية كالقدرات الإدارية والعدالة التوزيعية والآليات القانونية على حد سواء.

وقد تميزت بداية سنة 1955م بعدة تقلبات وتغيرات اقتصادية، إذ كان الشغل الشاغل لتلك الحكومة آنذاك تأميم الشركات والإدارات، والتخلص من الاستعمار الاقتصادي بالكامل.

وفي إطار ذلك المخاض الاقتصادي والتحول السياسي للبلاد، تأسست جريدة تونس الاقتصادية التي كانت شاهدة على أهم تلك التقلبات والتغيرات الاقتصادية ابتداء من سنة 1955م، حيث رافقت الجريدة ورصدت أهم تطوراتها، وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه

من خلال موضوع دراستنا الموسوم بعنوان: **الواقع الاقتصادي في البلاد التونسية من خلال جريدة تونس الاقتصادية (1955م – 1957م).**

- **أسباب اختيار الموضوع:**

لقد دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع مجموعة من الدوافع نلخصها فيما يلي:

- رغباتنا وميولنا الشخصية في اكتشاف أهم ملامح واقع الاقتصاد التونسي خلال هذه الفترة الحرجة التي عاشتها البلاد ابتداء من سنة 1955م، واعتمادا على ما ورد في جريدة تونس الاقتصادية.
- حداثة موضوع الدراسة وأصالته، الذي ينطوي على تقديم الجديد من خلال الاعتماد على مادة مصدرية مهمة تمثلت في جريدة تونس الاقتصادية.
- أهمية الفترة المدروسة في تاريخ البلاد التونسية التي شهدت فيها تحولات سياسية واقتصادية هامة.
- التعرف على نقاط قوة وضعف اقتصاد تونس إبان فترة الدراسة.
- قلة الدراسات الأكاديمية حول هذا الموضوع ذو الطابع الاقتصادي.

- **إشكالية الدراسة:**

وللتعمق في هذا الموضوع اعتمدنا على الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى ساهمت جريدة تونس الاقتصادية في تغطية ومواكبة أهم التطورات والتحولات التي شهدها الاقتصاد التونسي خلال الفترة (1955 – 1957م)؟.

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية نذكر منها:

- ماهي أهم الأهداف التي كانت وراء تأسيس جريدة تونس الاقتصادية؟.
- ماهي أهم المجالات الاقتصادية التي غطتها الجريدة؟.
- كيف كان واقع القطاع الزراعي؛ الصناعي؛ التجاري التونسي خلال الفترة (1955م – 1957م)؟.
- ماهي الأزمات والتغيرات التي طرأت على الوضعية الاقتصادية في تونس؟.
- ماهي مخططات الحكومة التونسية في بناء اقتصادها بعد الاستقلال؟

- **الحدود الزمنية للدراسة:**

انحصرت حدود الدراسة الزمنية ما بين سنتي 1955م و1957م، وقد بدأنا بسنة 1955م التي تمثل بداية نشأة الجريدة، ومثلت سنة 1957م نهاية صدور الجريدة، وخلال هذه الفترة شهدت تونس تحولا جذريا؛ من الحماية إلى الاستقلال والسيادة.

- **أهداف الدراسة:**

- المساهمة ولو بقدر يسير في إثراء المكتبة الجامعية في مجال التخصص.
- إبراز الدور الهام الذي لعبته جريدة تونس الاقتصادية في كشف ووصف اقتصاد البلاد التونسية.
- إعادة بعث وإحياء الكنز المعرفي الأرشيفي من ذاكرة الأمة التونسية من خلال دراسة جوانب مهمة من جريدة تونس الاقتصادية.

- **المناهج المعتمدة:**

أما المناهج التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة فهي:

- **المنهج التاريخي:** الملائم لسرد الأحداث والوقائع التي نشرتها جريدة تونس الاقتصادية حول اقتصاد البلاد.

- **المنهج التحليلي:** الذي حاولنا من خلاله تحليل وتفسير ما ورد في جريدة تونس الاقتصادية من أحداث ووقائع وحوادث اقتصادية.

- **تقسيم الدراسة:**

وللإجابة عن إشكالية البحث وللخوض في هذا الموضوع قسمناه إلى مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة ذيلناها بمجموعة من الملاحق.

تطرقنا في الفصل التمهيدي إلى التعريف بجريدة تونس الاقتصادية؛ نشأتها، أقلامها؛ أهدافها واهتماماتها.

أما فيما يخص الفصل الأول فقد تطرقنا إلى تغطية الواقع الزراعي بالبلاد التونسية من خلال الجريدة.

وفي الفصل الثاني عرجنا على القطاع الصناعي التونسي مبرزين أهميته في اقتصاد البلاد، وأنواع أبرز الصناعات وأهم مراكزها في البلاد التونسية.

أما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه القطاع التجاري بقسميه الداخلي والخارجي، مؤكدين على الدور الذي لعبته التجارة في تطور الاقتصاد التونسي.

- **الصعوبات:**

وكأي بحث علمي؛ فقد واجهتنا عدة صعوبات أثناء إنجازنا لهذه الدراسة، نلخصها فيما يلي:

- طبيعة الموضوع في حدّ ذاته، فهو اقتصادي بحت، حيث واجهتنا في طيات صفحات الجريدة بعض المصطلحات والرموز الاقتصادية المبهمة، والتي تمكنا من فك رموزها إلا بعد الاستعانة بذوي الاختصاص في المجال الاقتصادي.

- تأثر بعض صفحات الأعداد بعامل الزمن، الذي أثر على جودة الخط وأدى إلى بهتان الحبر مما جعل بعض الكلمات غير واضحة.

- قلة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع وعدم توفر العددين 22 و29 من الجريدة.

- الظرف الاستثنائي للبلدين؛ الجزائر وتونس بسبب جائحة " فيروس كورونا "، والذي كان وراء حرماننا من السفر إلى البلاد التونسية للاستزادة ببعض المصادر والمراجع المتخصصة في ميدان بحثنا بعد غلق الحدود البرية.

الفصل التمهيدي:

جريدة تونس الاقتصادية؛ نشأتها، أقلامها؛ اهتماماتها.

أولا- الصحافة التونسية بعد الحرب العالمية الأولى.

ثانيا- نشأة الجريدة وأقلامها.

ثالثا- أهداف واهتمامات الجريدة.

أولا – الصحافة التونسية بعد الحرب العالمية الأولى:

أ – **تطور الصحافة التونسية:** ما إن حلت سنة 1919م حتى دخلت الصحافة التونسية مرحلة جديدة بظهور صحف وطنية تصدر بالعربية والفرنسية، كما شهدت هذه الصحافة حملة قلمية عنيفة ضد الحكم الاستعماري[1]، بعدما تمّ رفع الحظر الذي كان مفروضا على الصحف الصادرة باللغة العربية منذ شهر فيفري 1920م، وبعد رفع حالة الحصار المعلنة منذ أحداث الزلاج في شهر مارس 1921م، إضافة إلى إطلاق سراح عبد العزيز الثعالبي في شهر ماي من نفس السنة[2]، وتميزت هذه المرحلة بظهور صحافة حزبية وعمالية، كجريدة العصر الجديد الدستورية سنة 1920م، وجريدة المنبر العربي التي تعتبر أول جريدة عمالية ذات البرنامج العمالي التقدمي، والمطالبة بتحسين أوضاع العمال وزيادة أجورهم وتنظيمهم نقابيا، وجريدة الوزير سنة 1920م التي ظلت تصدر إلى ما بعد سنة 1931م، إضافة إلى صحف أخرى صدرت سنة 1920م مثل: غصن البان، فزدور، الإصلاح، الاتحاد، النصير، الأخبار التونسية، لسان الشعب، الآداب، البدر[3].

كما صدرت جرائد الحزب الإصلاحي الذي تزعمه حسن قلاتي وأشهرها جريدة البرهان الأسبوعية سنة 1921م، ثم جريدة النهضة اليومية سنة 1923م[4]، وقد تطور عدد الصحف التي كان مديروها من التونسيين من 22 صحيفة سنة 1920م إلى 88 صحيفة في شهر جانفي 1922م[5]، إضافة إلى ظهور جريدة المنجنيق ومجلة العالم الأدبي سنة

---

1 – أديب مروة، **الصحافة العربية نشأتها وتطورها**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1961، ص 385.

2 – عبد الحميد الهلالي وآخرون، **موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881– 1964)**، منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، منوبة، تونس، 2008، ص 65.

3 – أديب مروة، المرجع نفسه، ص ص 385 386.

4 – محمد الصالح المهيدي، **تاريخ الصحافة العربية وتطورها بالبلاد التونسية**، المطبعة الرسمية، تونس، 1965، ص 11.

5 – عبد الحميد الهلالي وآخرون، المرجع نفسه، ص 66.

1923م، لتظهر سنة 1929م جريدة الزمان اليومية السياسية وجريدة الإرادة الأسبوعية لسان حال الحزب الدستوري القديم[1].

أما المرحلة من سنة 1931م إلى سنة 1942م فقد تميزت بظهور صحف يومية منتظمة، فشهدت سنة 1932م ظهور جريدة الفلاح التونسي الجريدة العمالية الزراعية التي كانت تعنى بالدفاع عن مصالح الفلاحين وانقاذهم من القروض وتدعو إلى إنشاء البنك العقاري التونسي، وعودة جريدة الزهرة في نفس السنة، وجريدة المكشوف سنة 1934م، وجريدة الشباب، وجريدة العمل التي أصدرها الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد سنة 1935م[2].

وقد مثلت سنة 1936م البداية الحقيقية للتطور الصحفي بعد انتصار حكومة الجبهة الشعبية في الانتخابات التشريعية الفرنسية ونتيجة للسياسة التي سلكها المقيم العام الجديد " أرمون قيون " (Armand Guillon) بالعفو عن الطلبة الزيتونيين المشاركين في مظاهرة 23 فيفري 1936م، والإفراج عن القادة الدستوريين المبعدين، وتدعم بقرار سلطات الحماية الذي كرّس حرية الصحافة في أوت 1936م[3]، فصدرت عدة صحف جديدة من بينها جريدة تونس الفتاة سنة 1936م وجريدة الطليعة سنة 1937م لسان الحزب الشيوعي التونسي، وشهدت فترة الاحتلال النازي لتونس من سنة 1942م إلى 1943م عهدا من الحرية الصحافية النسبية، إذ أتيح للصحف الوطنية أن تعبر بصراحة عن مطالبها الاستقلالية[4].

1 – أديب مروة، المرجع السابق، ص 387.

2 – المرجع نفسه، ص ص 388 – 389.

3 – خليفة الشاطر وآخرون، **الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج 03، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص 107.

4 – أديب مروة، المرجع السابق، ص ص 389 – 390.

بعد الحرب العالمية الثانية وفي الفترة 1945م – 1951م التي تطورت فيها المطالب الاستقلالية للحركة الوطنية التونسية، صدرت صحف جديدة منها ما له صبغة اخبارية، ومنها ما كان اتجاهه قوميا، ومنها ما كان لسان حال السفارة الفرنسية بتونس[1]، شهدت الصحف الوطنية رقابة شديدة واضطهاد من طرف السلطات الاستعمارية، مما اضطر بعض الصحف إلى الصدور سريا كجريدتي الكفاح والهلال الصادرتين عن الحزب الدستوري الجديد، فظهرت سنة 1945م مجلة المباحث الأدبية، وجريدة الثريا السياسية، وفي سنة 1947م جريدة الحرية لسان حال الحزب الدستوري الجديد، وفي سنة 1948م مجلة لسان العرب الأدبية، وفي سنة 1951م جريدة الزيتونة الدستورية وجريدة الأسبوع[2]، وفي نفس السنة صدرت جريدة الصباح التي جاءت لتعبر عن آمال الشعب التونسي في الاستقلال التام[3].

أما المرحلة 1952م – 1954م فقد تعرضت فيها الصحافة التونسية الوطنية للاحتجاب، ما عدا الصحف الموالية لسلطات الحماية، وواصلت بعض الصحف في الصدور سريا إلى أن أعلن رئيس الحكومة الفرنسية " منديس فرانس " **(Pierre Mendès France)** في خطابه التاريخي يوم 31 جويلية 1954م منح تونس الاستقلال الذاتي وإجراء مفاوضات لتحقيق هذا الاستقلال، فرفعت عن الصحافة القيود ولم يعد هناك مجالا للتكتم والسرية ودخلت البلاد في فترة الاستقلال الداخلي إلى غاية سنة 1956م[4].

ب – تنوع الصحافة التونسية:

1 – محمد الصالح المهيدي، المرجع السابق، ص 22.

2 – أديب مروة، المرجع السابق، ص ص 390 – 391.

3 – محمد الصالح المهيدي، المرجع نفسه، ص 23.

4 – أديب مروة، المرجع نفسه، ص ص 391 – 392.

يمكن تقسيم الصحافة من حيث الصدور إلى عدة فئات: منها اليومية وهذه إما تكون صباحية أو ظهرية أو مسائية، ومنها الأسبوعية ونصف الأسبوعية، والشهرية والنصف الشهرية والفصلية التي تصدر كل ثلاثة أشهر[1].

أما من حيث الموضوع فيمكن تقسيم الصحافة إلى عدة فئات منها:

- **الصحف الجامعة:** منها السياسية وغير السياسية وغالبا ما تكون يومية أو أسبوعية، فالسياسية التي تبنتها الأحزاب السياسية في تونس، كصحف الزهرة اليومية ومنها الرقيب والحرية ولواء الحرية الأسبوعية التي تبناها الديوان السياسي.

- **الصحف الاختصاصية:** كالمجلات الخاصة بالعلم النفس أو الزراعة أو التجارة أو العلوم على مختلف أنواعها، والتي تنطق بلسان النقابات والعمال، وتلك التي تختص بشؤون النساء أو الأطفال والتربية والتعليم، ومن ذلك نذكر مجلة العدالة القضائية، ومجلة الحياة والصحة، ومجلة الاتحاد الغنمي لسان حال جمعية مربي الأغنام بالمغرب العربي، إضافة إلى جريدة تونس الاقتصادية.

- **الصحف الأدبية:** وهي الأكثر الصحف الاختصاصية نشاطا، إذ تكون ميدانا لنشر إنتاج الأدباء والشعراء والفنانين والقصاصين وهي تتناول نشاط انتاج الكتب والمسرح والرواية، مثل مجلات الجامعة والعالم والعالم الأدبي، ومجلة تونس المصورة ومجلتي الأفكار والمباحث[2].

- **الصحف المسلية الخفيفة:** والتي تتضمن أنواع المسليات والحكايات والمضحكات التي ترفه وتخفف عن القارئ أتعابه اليومية، وغالبا ما تقوم قصصها وفكاهتها على الانتقاد

1 – أديب مروة، المرجع السابق، ص 26.

2 – محمد الصالح المهيدي، المرجع السابق، ص 22. أديب مروة، المرجع نفسه، ص ص 26 – 27.

الاجتماعي أو الفردي أو الرسم الكاريكاتوري، مثل جرائد الزهو، جحجوح، الفرززو، القنفود، السردوك.

- **الصحف الفنية:** التي تناولت شؤون الفنون الجميلة من سينما، مسرح، غناء، تصوير، موسيقى، تمثيل، معارض، وحفلات، غالبا ما يكون الجمهور ولوعا بهذه المعلومات حين تبدو صريحة، مثل مجلة الراديو ومجلة السينما والمسرح التي أصدرتها جمعية الاتحاد المسرحي[1].

ثانيا- نشأة الجريدة وأقلامها:

أ - نشأة الجريدة:

- **صاحب الامتياز:** جريدة " **تونس الاقتصادية** " هي لسان حال " الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة " الذي تأسس سنة 1947م[2]، فكان مديرها المسؤول وصاحب امتيازها هو " الفرجاني بن الحاج عمار "، ورئيس قلم تحريرها " الحبيب ماجول "، وكان مقر إدارتها الأول بنهج التساهل عدد 01 بمدينة تونس ليتم تغييره إلى نهج شارل ديغول عدد 32[3].

- **أعدادها:** صدر عددها الأول يوم 20 ماي 1955م، واستمرت في النشر إلى غاية 06 أوت 1957م، حيث بلغ مجموع أعدادها 54 عددا[4].

- **صفات الجريدة[5]:** جريدة تونس الاقتصادية هي جريدة متخصصة في المجال الاقتصادي، صدرت باللغة العربية وبصفة دورية كل 15 يوما، أي نصف شهرية، وبلغ عدد

1 - أديب مروة، المرجع السابق، ص 27. محمد الصالح المهيدي، المرجع السابق، ص ص 23 - 25.
2- أديب مروة، المرجع نفسه، ص 220.
3- جريدة تونس الاقتصادية، ع 01، 20 ماي 1955، ص 01.
4- جريدة تونس الاقتصادية، الأعداد من 01 إلى 54.
5 - ينظر الملحق رقم 01؛ الصحفة الأولى من العدد الأول من جريدة تونس الاقتصادية.

صفحاتها 8 صفحات بحجم (42 سم × 30 سم)، أما ثمنها فقدر بـ 30 فرنكا فرنسيا، والاشتراك السنوي بـ 1.000 (ألف) فرنك فرنسي، وكانت تطبع بمطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم[1].

ب – أقلام الجريدة: أعلنت الجريدة في عددها الأول عن فتح صفحاتها لأقلام أهل الصناعة والتجارة وكافة من لهم رأي في اقتصاد البلاد، وسنحاول فيما يلي التعريف بأبرز أقلامها:

- **الفرجاني بن الحاج عمار[2]:** ولد بمدينة تونس يوم 05 جانفي 1916م، من مؤسسي العمل النقابي للأعراف التونسيين، حيث ساهم في تأسيس جامعة الصنايعية وصغار التجار بالقطر التونسي في مارس 1945م، التي كانت قريبة آنذاك من الشيوعيين التونسيين، وانشق عنها في ماي 1946م مع مجموعة أخرى بسبب تعاطفها مع الحركة الصهيونية ولسيطرة التجار اليهود عليها، والتأم مؤتمر انبثق عنه الاتحاد لنقابات الصنايعية وصغار التجار بالقطر التونسي في شهر جانفي 1947م الذي تولى كتابته العامة الفرجاني، واستمر بنفس الخطة فيما بعد تغيير اسم الاتحاد إلى الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة الذي ترأسه لفترة طويلة، كما عين في أكتوبر 1958م كعضو في أول مجلس إدارة للبنك المركزي التونسي وبقيا فيه إلى غاية نوفمبر 1959م، وبسبب موقفه المناهض للسياسة الاقتصادية الاشتراكية التي كانت تطبقه الدولة آنذاك أبعد عن رئاسة الاتحاد سنة 1964م، لكنه عاد على رأس الاتحاد بأمر من الرئيس بورقيبة واستمر رئيسا له إلى غاية 1988م[3].

1- جريدة تونس الاقتصادية، ع 01، 20 ماي 1955، ص 01.

2 – ينظر الملحق رقم 02؛ صورة الفرجاني بن الحاج عمار.

3- ويكيبيديا، **الفرجاني بن الحاج عمار**(ديسمبر 2018)، تاريخ الاطلاع، 03 فيفري 2022م، الرابط الالكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki

أما فيما يخص الجانب الصحفي فإنه من خلال موقعه على رأس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، فقد أصدر الفرجاني بن الحاج عمار وتولى إدارة الصحف والمجلات التالية[1]:

- ❖ تونس الاقتصادية، وهي جريدة صدر عددها الأول يوم 20 ماي 1955م.
- ❖ الدليل الاقتصادي التونسي، وهي مجلة صدر عددها الأول سنة 1964م.
- ❖ البيان، وهي أسبوعية إخبارية جامعة صدر عددها الأول في 14 نوفمبر 1977م.
- ❖ الرسالة، وهي نشرة شهرية غير منتظمة صدر عددها الأول في نوفمبر 1985م والأخير في جوان 1988م[2].

أما سياسيا فقد انتمى الفرجاني إلى الحزب الحر الدستوري الجديد وكان من بين أعضاء ديوانه السياسي السادس في أواخر الثلاثينيات تحت رئاسة الدكتور حبيب ثامر، كما عين عضوا في الديوان السياسي للحزب فيما بعد، بدء من مؤتمر سوسة المنعقد سنة 1959م، ثم المؤتمرات الموالية 1964م، 1971م، 1974م، وخلال الخلاف اليوسفي البورقيبي، دعم الشق البورقيبي، وقد جوزي بتعيينه وزيرا للاقتصاد في أول حكومة بعد الاستقلال واستمر في منصبه من 15 أفريل 1956م إلى 29 جويلية 1957م، كما ترأس مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم المنعقد في أكتوبر 1971م بالمنستير، وعين على رأس إدارة الحزب بين أكتوبر 1972م وجوان 1973م وانتخب سنة 1956م كعضو في المجلس القومي التأسيسي وأعيد انتخابه في مجلس الأمة سنوات 1959م، 1964م،

1 – ويكيبيديا، **الفرجاني بن الحاج عمار**، المرجع السابق.

2 – المرجع نفسه.

1969م، 1974م، 1979م، توفى الفرجاني سنة 2000م بعد مسيرة سياسية طويلة ومليئة بالإحداث[1].

- **الحبيب ماجول:** كان أحد أبرز رفاق الفرجاني بن الحاج عمار، حيث شغل منصب نائب رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وتقلد عديد المسؤوليات الأخرى صلب الاتحاد وعلى المستوى الوطني وبالخصوص كعضو للبرلمان الأكثر من دورة، وكان ماجول من عائلة انخرطت مبكرا في الاتحاد وأحد أبرز المؤثرين في كل المحطات المهمة في مسيرة الاتحاد حتى نهاية الثمانينات، وافته المنية يوم الأربعاء 18 ديسمبر 2019م[2].

- **محمد الهادي نويرة:** ولد السياسي الهادي بن عميرة بن محمد نويرة يوم 05 أفريل 1911م بمدينة المنستير، تلقى تعليمه الابتدائي بمسقط رأسه إلا أنه لم يتمكن من مواصلة تعليمه بالمدرسة الصادقية بالعاصمة[3]، فتابع تعليمه الثانوي في مدينة سوسة حيث انجذب إلى كرة القدم وانضم إلى صفوف النجم الرياضي الساحلي، ثم انتقل للعيش بفرنسا حيث تحصل على شهادة البكالوريا بباريس سنة 1931م وواصل دراسته بجامعة باريس، وكان من أبرز مقالاته الصحفية في تلك الفترة الفصول التي نشرها في الصحف الفرنسية في ستتي 1953م – 1954م[4].

في عهد الاستقلال قام الهادي نويرة بدور متميز في وضع سياسة نقدية مالية تونسية تتماشى وحاجات البلاد، كما مهد لإنشاء البنك المركزي التونسي الذي بعث في نوفمبر 1958م تاريخ تعيينه محافظا لهذه المؤسسة النقدية الوطنية، واستمر في الاضطلاع

1 – ويكيبيديا، **الفرجاني بن الحاج عمار**، المرجع السابق.

2 – جريدة الحرية التونسية، وفاة **الحبيب ماجول**، نشر بتاريخ 19 ديسمبر 2019م، على الرابط: https://www.alhorria.com تاريخ الاطلاع: 12 ماي 2022م.

3 – الموسوعة التونسية ، **الهادي نويرة** ، نشرت بتاريخ 14 أوت 2019، على الرابط ، https://www.mawsoua.tn تاريخ الاطلاع 07 جوان 2022.

4 – المرجع نفسه.

بهذه المهمة إلى أن عين وزيرا أولا في 02 نوفمبر 1970م، وقد عمل طيلة تحمله لهذه المسؤولية الجسيمة على انتهاج سياسة اقتصادية تفسح المجال للمبادرة الحرة ولاقتصاد السوق، ويمكن القول أنه بنى الاقتصاد التونسي المعاصر، توفي الهادي نويرة يوم 25 جانفي 1993م ودفن بالمنستير[1].

إضافة إلى الأقلام السابقة نجد محررين آخرين ساهموا بتميز في صفحات هذه الجريدة نذكر من بينهم: محمود الزرزري رئيس الحجرة التجارية التونسية، محمد نور الدين المانع متصرف الدولة التونسية بوزارة العدل، عبد السلام عاشور، الحطاب بن زركونة، خميس جابر، المحامي الهادي الجيمي، الشادي بن دحمان، محمد عراق...[2]

ثالثا- أهداف واهتمامات الجريدة:

أ - أهداف الجريدة:

لقد عبّر " الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة " في الصفحة الأولى من العدد الأول من الجريدة، بأنه مبتهج كل الابتهاج بأن يطلع على الأمة التونسية وجمهور الصناع والتجار بصفة خاصة هذا العدد الأول من الجريدة الناطقة بلسانه " تونس الاقتصادية "، لأن حاجة التجارة والصناعة والاقتصاد التونسي بوجه عام إلى مثل هذه الجريدة أمر مفروغ منه منذ عهد بعيد، فهي حاجة شعر بها الاتحاد منذ عهد بعيد أيضا لكنه لاقى في سبيل تحقيقها شتى العراقيل[3]، وقد لخص مديرها المسؤول أهدافها فيما يلي:

- الدفاع عن الصناعة والتجارة التونسيتين بفضح الدسائس المدبرة لهما ورفع الالتباسات الملصقة بهما وبسط أمراضهما ومشاكلهما.

1 - الموسوعة التونسية ، **الهادي نويرة** ، المرجع السابق.

2 - تونس الاقتصادية ، الأعداد 01، 02، 25، 46.

3 - الفرجاني بن الحاج عمار، " **من أسبوع إلى أسبوع** "، جريدة تونس الاقتصادية، ع 01، 20 ماي 1955، ص 01.

➢ المساهمة في تحقيق البعث الاقتصادي الذي تنشده الأمة بإعداد أهل الصناعة والتجارة وتوجيههم، والتعبير عن رأي الاتحاد ومذهبه في هذا البعث المنشود.

➢ إن غايتها سد الفراغ وتمهيد السبيل وشق الطريق نحو ميدان الكفاح القومي الحقيقي؛ ميدان البناء والانشاء[1].

ب- اهتمامات الجريدة:

كما ذكرنا سالفا أن جريدة تونس الاقتصادية هي جريدة متخصصة في المجال الاقتصادي، لذا نجد أن المواضيع التي سلطت عليها الضوء يغلب عليها الطابع الاقتصادي والتي من بينها:

➢ تغطية كل نشاطات الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وفروعه الجهوية، حيث خصصت صفحة من كل عدد لكل اجتماعات وتقارير الاتحاد وفروعه بعنوان " حياة الاتحاد "[2]، فتنشر التقارير الدورية لاجتماعات الاتحادات الجهوية، إضافة إلى الأنباء المتعلقة بالنقابات الاقتصادية المختلفة[3].

➢ حافظت الجريدة على تخصيص ركن في الصفحات الأولى من أعدادها باسم " من أسبوع إلى أسبوع "[4]، تحاول من خلاله مواكبة كل جديد وطارئ يخص القطاع الاقتصادي التونسي[5].

1 – الفرجاني بن الحاج عمار، " **من أسبوع إلى أسبوع** "، المرجع السابق، ص 08.

2 – ينظر الملحق رقم 03: الركن المتعلق بتغطية كل نشاطات الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وفروعه الجهوية تحت عنوان " حياة الاتحاد ".

3 – جريدة تونس الاقتصادية، الأعداد من 01 إلى 54.

4 – ينظر الملحق رقم 04: الركن الأيمن من الصفحة الأولى من كل عدد " من أسبوع إلى أسبوع ".

5 – جريدة تونس الاقتصادية، الأعداد من 01 إلى 54.

➢ تغطية كل الأوضاع والتطورات المتعلقة بالتجارتين الداخلية والخارجية[1]، حيث خص كل نوع منهما بصفحة من صفحات الجريدة، فبالنسبة للتجارة الداخلية مثلا، كان التطرق إلى كل الأنباء المتعلقة بالأسواق الداخلية من خلال بورصة أسعار المنتجات بالتفصيل وبلغة الأرقام، أما التجارة الخارجية فتحدد من خلالها السلع المستوردة والمصدرة مع الإشارة إلى الدول المعنية بذلك، إضافة إلى بورصة الأسعار في الأسواق العالمية بلغة الأرقام أيضا[2].

➢ من جانب آخر فقد سايرت الجريدة مساعي الحكومة التونسية في سياساتها الاقتصادية من خلال مرافقة كل نشاطاتها الاقتصادية ونشر كل الخطابات التي يصدرها رئيس الحكومة التونسية أو وزير الاقتصاد التونسي والتي لها علاقة بالتنمية الاقتصادية[3].

➢ كما أدرجت الجريدة ركنا إشهاريا في كل عدد باسم " عروض ومطالب "[4]، تقدم من خلال العروض والمطالب الاقتصادية المقدمة من طرف المؤسسات والهيئات والأشخاص في شكل خدمات أو سلع تجارية أو آليات بيعا أو شراء، ليتم إضافة صفحة إشهارية بعنوان " التعارف التجاري "، تقدم من خلالها المؤسسات الاقتصادية كل بياناتها من موقع وأرقام الهاتف وطبيعة الخدمات التي تقدمها[5].

1 – ينظر الملحق رقم 05: الصفحة الخاصة بالتجارة الخارجية وأخبار الأسواق العالمية.

2 – جريدة تونس الاقتصادية، الأعداد من 01 إلى 54.

3 – جريدة تونس الاقتصادية، الأعداد من 01 إلى 54.

4 – ينظر الملحق رقم 06: الركن الخاص بالعروض والمطالب الاقتصادية.

5 – جريدة تونس الاقتصادية، الأعداد من 01 إلى 54.

الفصل الأول:

القطاع الزراعي في البلاد التونسية من خلال جريدة تونس الاقتصادية

أولا- أهمية الزراعة في السياسة الاقتصادية.

ثانيا- أنواع المحاصيل الزراعية.

ثالثا- الأقاليم الزراعية.

أولا- أهمية الزراعة في السياسة الاقتصادية:

إن غاية كل استعمار هي الاستيلاء على ثروة البلاد المستعمرة وتوجيه السياسة الاقتصادية فيها من إنتاج وتداول وتوزيع نحو تحقيق الرخاء لدولة الاحتلال على حساب البلد المحتل، وللوصول إلى هذه الغاية سنت النظم والقوانين، واتخذت كأداة لتنفيذ أغراض الاستعمار الاقتصادي، وقد بادرت فرنسا منذ بداية عهد الحماية إلى وضع يدها على عناصر الإنتاج والتداول، وأطلقت يد الفرنسيين والأجانب في تونس مهيأة لهم سبل اغتصاب ثروة البلاد والدخل القومي، مما أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة بين الأهالي، وقد شمل التدخل الفرنسي في هذه الناحية جميع فروع الإنتاج الزراعي[1].

ومن أجل أن تسيطر فرنسا تمام السيطرة على الناحية الاقتصادية في البلاد وجهت همها إلى الاستيلاء على الأراضي الزراعية، فاتخذت كافة الوسائل الممكنة وفي مقدمتها إصدار التشريعات المختلفة لانتزاع الأراضي من يد التونسيين وإفراز الفرنسيين بها، فأصبح هؤلاء الفرنسيون هم المتحكمين في حياة البلاد الاقتصادية، ثم تساند المستعمرون مع الفرنسيين أصحاب رؤوس الأموال للسيطرة على الحياة التجارية والصناعية، ومع رجال الإدارة الذين بيدهم توجيه السياسة المالية في البلاد[2].

ومن المعلوم أن البلاد التونسية بلاد زراعية قبل كل شيء، إذ تشكل الزراعة بشتى فروعها مصدر دخل سكانها الحقيقي ومنبع الصادرات التي تدفع بها أثمان جل وإراداتها

1- الحبيب ثامر، **هذه تونس**، مكتبة الرسالة، (د. ط)، (د. م)، (د. ت)، ص 41.

2- المرجع نفسه، ص 41.

فالإنتاج الزراعي مسألة حيوية بالنسبة لتونس ولكافة سكانها دون استثناء[1]، وبذلك أصبح الشعب مهددا بالفقر أمام هذه القوى التي تساندها السلطة التشريعية والتنفيذية في البلاد[2].

ومن المتفق عليه أن الزراعة من أهم الموارد التي تنهض بالاقتصاد الوطني للبلاد التونسية، إلا أنها لم تكن قوية ومتطورة بالمفهوم الحالي نظرا لجملة من الظروف السياسية غير المستقرة بسبب الحماية الفرنسية، حيث أن البلاد التونسية عاشت أزمة اقتصادية خطيرة مست القطاع الزراعي، نتيجة للإجاحة التي انحطت على البلاد ونتيجة انتشار البطالة وانعدام مسايرة صناعتها الحرفية للإنتاج العصري، وهي كذلك نتيجة لانكماش القرض انكماشا يزداد شيئا فشيئا وكاد يقضي على التجارة، وهذا لا ينفي أن هناك بعض الزراعات كانت ذات منتوج تونسي[3].

ومن المؤكد أن توزيع المساحة الترابية لتونس تقدر بآلاف الهكتارات، منها المساحة الإنتاجية المزروعة وغير المزروعة، تقدر بـ 9000 ألف هكتار أي 72%، وهناك المنطقة غير المنتجة تبلغ 3.5 ألف هكتار أي 28% خلال سنة 1955م، وبخصوص المساحة المنتجة، فتم تقسيمها إلى أراضي صالحة للزراعة بمساحة تقدر بـ 3.6 ألف هكتار أي بنسبة 40% ومروج ومراعي طبيعية بمساحة تقدر بـ 105 أف هكتار أي بنسبة مئوية 1.2%[4].

أما المساحة المخصصة للأشجار والشجيرات فتقدر بـ 892 ألف هكتار أي بنسبة مئوية 9.9%، والمساحة المخصصة للخشب والغابات تقدر بـ 950 ألف هكتار أي بنسبة

1- تونس الاقتصادية، **حول نظام تجارة الحبوب**، ع 03، 15 جوان 1955م، ص 01.

2 - الحبيب ثامر، المرجع السابق،ص41.

3- محمود الرمزري، **التجارة الداخلية**، ع 01، 20 ماي 1955، ص 02.

4 -**Annuaire Statistique de la Tunisie 1955**, Service Tunisien des Statistiques, imprimerie Sefan, Tunis, Edition1956, p47.

تبلغ 10.5%، والمساحة المخصصة للمراعي والأراضي غير المزروعة تقدر بـ 3.453 ألف هكتار أي 38.4 % ، كما بلغ إجمالي المساحة الإنتاجية 9000 ألف هكتار أي نسبة مئوية 100%[1].

إضافة إلى هذا فإن هناك ميادين متعددة من ميادين الإنتاج التي يمكن أن تأتي فيها جهود الدولة والخواص، إذا ما تضافرت بثمار سريعة في قطاع الزراعة التي لا يشغل الجهاز الحالي في أحسن استغلال في تلك الفترة، والتي يمكن أن تحسن فيها إنتاجية الجهاز إذا أدخلت عليه تحسينات طفيفة[2].

ولما كانت المنتجات الزراعية التونسية وخاصة منها الحبوب تحتل مكانا ممتازا بين الصادرات فإن مصير زراعتنا وبالتالي مصير اقتصادنا بأكمله مرتبط بمصير الإنتاج الزراعي في العالم متأثر بكل ما يطرأ عليه من مؤثرات، لذا فلا بد من إلقاء نظرة على حالة العامة التي كان عليها إنتاج الحبوب في العالم في تلك الفترة[3].

إن المبدأ الأساسي السائد داخل الوحدة، هو عدم إبقاء أي أداءات جمركية أو قيود تضييق ولا يطبق إلا في صورة نقل مباشر لبضائع من تراب بلد آخر، ويمكن إدخال بعض التعديلات باتفاق الطرفين، وذلك بوسائل تقسيط أو منح أو في أسعار عند توريد أو تصدير[4].

وقد عزمت وزارة الفلاحة (مصلحة الإنتاج الفلاحي النباتي وحماية الزراعات) على اقتناء 1200 طن من مسحوق إبادة جراد، ويمكن للأشخاص الذين يهمهم هذا الطلب أن

1 -**Annuaire Statistique de la Tunisie 1955**, op. cit, p 47.

2- تونس الاقتصادية، **تقرير الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة**، ع 01، المصدر السابق، ص 01.

3- تونس الاقتصادية، ع 03، المصدر السابق، ص 01.

4- تونس الاقتصادية، **حماية الإنتاج التونسي**، ع 14، 01 ديسمبر 1955م، ص 01.

يحصلوا على جميع البيانات المفيدة بوزارة الفلاحة (مصلحة الإنتاج الفلاحي النباتي وحماية المزروعات)، وقد عين يوم 15 فيفري 1956م كتاريخ نهائي لتوجيه المناقصات[1].

إلا أن البلاد التونسية تضررت كثيرا من جراء التكاليف الباهظة لمنتجاتها الفلاحية وستلاقي مصاعب أشق لترويجها، وعلى الفلاحين مضاعفة الجهود لتوجيه إنتاجهم نحو التنوع والجودة حتى يفرض نفسه في الأسواق العالمية، ويقدر على المزاحمات الكثيرة[2].

ثانيا- أنواع المحاصيل الزراعية:

وتعتمد البلاد التونسية في المقام الأول على إنتاج الحبوب، وتحتل مكانة الحبوب مكانة كبرى في الاقتصاد التونسي، إذ يتمعش منها الكثير من السكان من تجار جملة وتفصيل وسماسرة وحمالة وأصحاب عربات النقل وغيرهم، وقد أظهرت الحالة الواقعية أن تجارة الحبوب الحالية لا تناسب إلا المؤسسات الكبرى نظرا للكميات الوفيرة الموضوعة في الميدان وللموارد الأخرى المرتبطة بها كالمصاريف العامة، وأن لا يمكن للفلاح المنتج أن يبيع كل حبوبه إلا لتاجر واحد فقط[3]، فقد صدر في 29 أفريل 1954م مرسومان يقضيان بتوحيد سوق الحبوب بين تونس وفرنسا، وقد صدر أولهما بفرنسا بشأن تنظيم سوق الحبوب وضمان سعر موحد للقمح التونسي والفرنسي[4].

1- تونس الاقتصادية، **الأنباء الداخلية**، ع 19، 15 فيفري 1956،ص 02.

2- تونس الاقتصادية، **القوارض التونسية في خطر**، ع 17، 15 جانفي 1956، ص 08.

3- تونس الاقتصادية، **محصول الحبوب**، ع 09، 15 سبتمبر 1955، ص 03.

4 - تونس الاقتصادية، **محصول الحبوب** ، ع02، 1جوان 1955 م ، ص02.

وصدر الثاني في صيغة أمر بالمملكة التونسية فأدخل عليها ما جاء بالمرسوم الفرنسي وكلف وزير الزراعة التونسي بتطبيقه، وهكذا أصبحت الحبوب التونسية وخاصة القمح منها مرتبطة بالحبوب الفرنسية من حيث السعر ومتقيدة بنفس الترتيب التي تقيدها[1].

كما أن سعر الحبوب كل عام يحدد من طرف فرنسا، ففي سنة 1954م حددت قيمة القمح من الإنتاج السنوي للحبوب 1800000 قنطار من القمح الصلب، 1765000 قنطار من القمح اللين (فرينة)، وكذلك قيمة الشعير 750000 قنطار من هذه الكميات ما هو مخصص للاستهلاك المحلي منها، ومنها ما يحفظ كبذور، ومنها ما يدخر احتياطيا، ومن الجدير بالذكر أن القسم التونسي للديوان القومي المهني للحبوب ملزم بأن يدخر باستمرار ما يكفي للاستهلاك المحلي مدة ثلاثة أشهر وهذه قاعدة متبعة في جميع الأقطار التي يتقيد فيها إنتاج الحبوب بنظام خاص[2].

ولقد تسببت حاجيات السوق الفرنسية غداة الحرب في إعطاء دفع جديد إلى المنتج الحبوب بالبلاد التونسية وبقيا نصب الأوروبيين دائما هو الأوفر ،وذلك بفضل اتساع رقعت المساحات المزروعة بدون انقطاع وارتفاع المحاصيل متراوح بين 11 و14 قنطارا من القمح في الهكتار الواحد (مقابل إنتاج يتراوح بين 2 و3 بالنسبة للمزارعين التونسيين)[3].

كما أن هناك محاصيل أخرى غير الحبوب، فتوسيع ميدان الأراضي السقاة شأنه أن يبعث على إنتاج مزروعات صناعية غنية أكثر محصولا من الزراعات التقليدية، وهكذا فإن

1- تونس الاقتصادية ، **محصول الحبوب** ،ع 02، المصدر السابق ، ص 02.

2- المصدر نفسه، ص 02.

3- أحمد القصاب، **تاريخ تونس المعاصر(1881-1956)**،تع حمادي الساحلي، ط 01، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص159.

زراعة اللفت والسكر مثلا ستساعدنا على إنتاج جزء من المادة الأولية المستعملة في معامل التصفية ، وأن الحبوب الزيتية السنوية تسد بعض حاجيات البلاد إلى المواد الدسمة[1].

وكذلك هناك ارتفاع في إنتاج البرتقال والمندرين والقارص من 147000 قنطار إلى 550000 قنطار في سنة 1953م، وتعددت المزارع التي أكثرها سقوية لدى المزارعين التونسيين والمعمرين الفرنسيين[2]، وأن أنواع البرتقال التونسي التي يسهل رواجها وتلقى إقبالا ورغبة أكثر من غيرها عن بقية الأغلال، فالنوع المفضل هو البرتقال الكبير من صنف المندرين إذ بلغت الأسعار خلال الموسم حسب حجم الأنواع من 13 إلى 20 فرنكا، وكانت تصدر البرتقال إلى بلجيكا في المدة المتراوحة بين 30 ديسمبر و10 فيفري في سنة 1956م، وكان يساوي من 19 إلى 25 فرنكا في 11 إلى 23 فيفري للكيلو الواحد، وكذلك التمور التونسية وخاصة الدقلة التي كانت تروج إلى بلجيكا[3].

وقد أشار العدد 43 من الجريدة إلى أن زراعة الخضر مثل الطماطم والبطاطس كان سوقهم خاص بها، وهو السوق المركزي في بنزرت، حيث تنشط نقابة باعة الخضر بالسوق المركزي بنزرت المجتمعة في مؤتمرها السنوي المنعقد في 28 جانفي 1951م، تؤيد وتصادق بالإجماع على مشروع الاتفاق الحاصل في الجلسة المشتركة لمنعقدة في 02 نوفمبر 1957 بين رئيس الأقسام الإدارية للبلدية تونس ومدير السوق المركزي ورئيس وكاتب عام الاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة بتونس[4].

1- تونس الاقتصادية، **طريق البعث والإزهار**، ع 42، 01 فيفري 1957م، ص 05.

2- أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 165.

3- تونس الاقتصادية، **العلائق التجارية التونسية البلجيكية**، ع 17، المصدر السابق، ص 06.

4- تونس الاقتصادية، **حياة الاتحاد**، ع 43، 15 فيفري 1957م، ص 07.

والممثلين عن النقابات باعة الخضر والغلال والأسماك ومنتجات الدواجن بالأسواق العاصمة ،تطالب وزير الاقتصاد القومي ليسارع بإصدار قرار في العمل بمقتضاه نقابة الخضر بسوق المركزي بنزرت[1].

وبالنسبة لزراعة الكروم فقد كانت زراعة أوروبية، وكانت مساحاتها كبيرة تستعمل فيها العديد من الآلات لغرس هذا المنتج، ومن جهة أخرى فإن الشركة التعاونية أما إنتاج الخمور فهو من اختصاص كبار منتجي الخمر والتعاونيات وعلى رأسها اتحاد تعاونيات صنع الخمور بتونس، وإلى جانب هذا التطور لهياكل الإنتاج والتخمير فقد حصل تطور في أماكن انتشار الكروم[2].

أما زيت الزيتون المشهورة به البلاد التونسية، فإن العدد 40 قد ذكر بأن رئيس ديوان الزيت يعلم خلافا لما أذيع في حصة صوت الاتحاد القومي للمزارعين التونسيين بمذياع تونس أن الإجراءات المقررة من طرف الحكومة فيما يتعلق بالخصوص بالرهن الجماعي وقع تطبيقها والعمل بها مند البداية. وأن ديوان الزيت الذي قدم الاقتراحات والمعروضات فيما يتعلق بوسائل الدفاع عن الإنتاج ومساندة المطبوعات اللازمة، كما استحضر كميات هامة من جميع المطبوعات اللازمة وجعلها على ذمة الفلاحين وأرباب المعاصر في جميع أطراف المملكة التونسية، وإن كان ديوان زيت الزيتون لم يكتف بمخازنه الكائنة بأهم مراكز الإنتاج لزيت الزيتون[3].

[1] - تونس الاقتصادية، **حياة الاتحاد**، ع 43، نفس المصدر السابق، ص07.

2- أحمد القصاب ، المرجع السابق، ص 168.

3- جلول بن شريفة، **الرهن الجماعي لزيوت الزيتون**، تونس الاقتصادية، ع 40، 01 جانفي 1957م، ص 03.

ويؤكد ديوان زيت الزيتون على أن إقبال الفلاحين في هذا الموسم على الرهن الجماعي يتزايد كل يوم، كما وقع ذلك في سنتي 1954م و1955م، وفي ذلك ما يبعث على التفاؤل بالمستقبل في الاعتماد على الفلاحين أنفسهم للدفاع على الإنتاج، ويرى كذلك من الجدير أن يعلن أنه لم ينتظر وقوع انحطاط الأسعار لإلفات نظر المراجع العليا المختصة في الحكومة ومطالبتها بتنفيذ الإجراءات المقررة فيما يتعلق بتكوين الكمية الاحتياطية للتعديل، إذ كما لا الغرض الأساسي من تكوين هذه الكمية هو مساندة السوق وضمان الأسعار وجعلها لا تنحدر دون السعر الأدنى المقرر من طرف الحكومة، وذلك بالتدخل في السوق مباشرة وشراء كميات الزيت المعروضة للبيع التي لم تجد مشتر لها بالسعر الأدنى المشار إليه على الأقل، وأنها كانت تتخذ الاحتياطات للنجاح في موسم الزيت[1].

وقد تميزت سنة 1956م بكونها فترة تحول وانتقال من عهد إلى عهد ومن نظام حماية أجنبية إلى نظام حكم وطني مستقل، وقد نتج عن هذا الانقلاب في الوضع نوع ارتجاج وعدم استقرار في الميدان الاقتصادي بالنظر للإنتاج الداخلي وللميزان التجاري الخارجي، وأن المحصول الفلاحي كان ضئيلا بسبب الآفة الثلجية التي أصابته خلال فصل الربيع بحيث كان لا يتجاوز 3482000 قنطار من القمح الصلب، و1364000 قنطار من القمح اللين و1918000 قنطار من الشعير، وبذلك قلت صادرات البلاد من الصلب 600000 قنطار فقط، واستوردت البلاد 900000 قنطار من القمح اللين من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية و300000 قنطار من الشعير[2].

1- جلول بن شريفة، **الرهن الجماعي لزيوت الزيتون**، تونس الاقتصادية، ع 40، نفس المصدر السابق، ص 03.

2- تونس الاقتصادية، **الاقتصاد التونسي في فجر الاستقلال**، ع 39، 15 ماي 1957م، ص 01.

ولم تسلم الخضروات أيضا من الآفة الثلجية فهبط محصولها إلى نصف الإنتاج الأصلي، وتجلى ذلك أيضا في بعض المحاصيل الزراعية المعدة للصناعة كالتبغ والكتان أما حقول الحلفاء فقد كانت وفيرة المحصول مدرة على منطقة الجنوب والوسط أكبر الفوائد، وفي ميدان الإنتاج الزيتي سجلت الثلاثة أشهر الأولى من السنة ضعفا في المحاصيل الناجمة عام 1955م وسجلت الثلاثة أشهر الأخيرة وفرة في الصلابة والإنتاج تتراوح بين 82000 و89000 طن من زيت الزيتون، ومن ناحية الغلال لاحظنا نقص محسوس في تناول القارص والتمر والخوخ والمشمش وازدياد بالنسبة للتين والرمان[1].

ثالثا- الأقاليم الزراعية:

أما بالنسبة لغراسة الزياتين والأشجار المثمرة، فإن الظاهرة الأساسية في هذا الميدان تتمثل في التناقض بين بساتين الزيتون الأوروبية المعروفة بأشجارها الصغيرة السن نسبيا والمتباعدة والمخدومة بانتظام وحكمة، وبين المغارس التقليدية المجزأة والمتقادمة والقليلة التعهد باستثناء مناطق صفاقس وبعض القطاعات بالساحل، والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن وضعية ما يعبر عنه "بغابة" الشمال تنذر بالخطر، ذلك أن بساتين الزيتون العتيقة بمرناق وطبربة وجهة بنزرت تنتج إنتاجا هزيلا وغير منتظم، ومن الأسباب الأصلية لتلك الحالة، الوضعية القانونية لتلك البساتين التابعة لأملاك الدولة (أوقاف عمومية أو خاصة) أو لأملاك على الشياع أو مجزأة نتيجة النظام الوراثي، فهي تقوم شاهدة على هياكل زراعية عتيقة وهي حصيلة مجتمع تعمد الاستعمار إبقاءه رهينة أساليبه الغنية العتيقة ووسائله الضعيفة[2].

1- تونس الاقتصادية، **الاقتصاد التونسي في فجر الاستقلال**، ع 39، المصدر السابق، ص 01.

2- أحمد القصاب، المرجع السابق، ص163.

كما أن غابة الساحل الضخمة لم تكن أكثر منها ازدهارا، ذلك أن نفس الأسباب التي عقمت غابة الشمال كان لها تأثيرها هنا أيضا، ويضاف إلى ذلك في هذه المنطقة التضارب بين عدد كبير جدا من صغار المالكين والأقلية من المالكين الحضريين في أغلب الأحيان إلى القطاع الثلاثي من تجار وموظفين وأرباب مهن حرة[1].

أما بالنسبة لغابة الزياتين الكبرى بصفاقس فهي تمثل لا محالة نجاحا فنيا باهرا يدل عليه إنتاج الزياتين الرفيع، بل تمثل أيضا نجاحا اجتماعيا حيث أن أهالي صفاقس الذين ساهموا في تمديد تلك الغابة إلى السباسب السفلى بالمثاليث وأولاد مهذب قد كونوا ثورات هامة، استثمروا جزءا منها في بقية قطاعات النشاط الاقتصادي بالمنطقة كالتجارة والصناعة والصيد البحري إلى غير ذلك، ولكن منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية أخذ إنتاج الزياتين بصفاقس بالنقص نتيجة لاستنفاذ التربة والتعرية الهوائية وقدم العدد الكبير من الأشجار[2].

أما في مناطق التل فإن انتشار الزياتين الناشئة على مساحات هامة قد قام به الأوربيون والتونسيون على حد سواء، ذلك أن التونسيين القرويين منهم والحضريين قد اتجهوا إلى الزيادة من مواردهم عن طريق غرس الزياتين على أراضي تمكنوا من تصحيح وضعيتها العقارية، وأما الأوروبيون فقد نوعوا إنتاجهم الزراعي بزرع عدد هام من أشجار الزيتون الجميلة في قطاعات من مزارعهم لا تصلح لزراعة الحبوب أو الكروم كسفوح الجبال والأراضي الصخرية، وقد اعتنوا بتلك الأشجار المفصولة بعضها عن بعض. وهكذا فقد أحدثت في سهول جندوبة وبوسالم وباجة الباب ومجاز الباب مغارس بحسب نظام هندسي بديع أعطت لتلك المناطق الطبيعية المكشوفة مظهرا شبه غابي لم يكن معروفا من قبل[3].

1- أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 163.

2- المرجع نفسه، ص 164.

3- نفسه، ص 164.

كما أن انتشار الأشجار المثمرة من كل نوع وخاصة القوا رص بالوطن القبائلي وجهة تونس، قد ساهم في توسيع نطاق ذلك النمط من المظاهر الطبيعية، وقد ارتفع إنتاج البرتقال والمندرين والقارص من 147000 قنطار قبل الحرب إلى 550000 قنطار في سنة 1953م وتعددت المزارع التي أكثرها سقوية لدى المزارعين التونسيين والمعمرين الفرنسيين والإيطاليين، ولكننا نجد هنا أيضا التناقض الذي شاهدناه في ميدان زراعة الحبوب موجودا بين النظامين المعتمدين في طرق الزراعة[1].

وتمتاز غراسة الأشجار المثمرة لدى الأوربيين بكبر مساحة الأراضي المخصصة لها وتباعد الأشجار بمعدل 200 شجرة في الهكتار، وبجودة الأنواع المغروسة وحسن نظام الاستغلال وتناسب الإنتاجية مع الجهود المبذولة ورؤوس الأموال المستثمرة، ويتراوح معدل محاصيل الأشجار بين 60 و 70 كلغ بالنسبة إلى الشجرة الواحدة[2].

وفي ميدان مواد الاستهلاك فإن تصدير الحوامض تضاعف خلال سنتي 1955م و1956م عما كان عليه في الموسم السابق حيث تحصلت منه 6 ملايير و 523 مليونا في السنتين السالفتين[3].

إضافة إلى معرض سوسة الثاني الذي وقع ما بين 22 مارس و 13 أفريل 1957م وذلك في قلب مدينة سوسة الزاهرة جوهرة الساحل وعاصمته على طول أرصفة شارع " أرمان فاليار " حذو الرصيف وسيكتسي هذا المهرجان الاقتصادي العظيم صبغة فلاحية وسيحتوي على قصر كبير يشتمل على 64 كشكا وعلى جناح المعروضات الرسمية[4].

1- أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 165.

2- المرجع نفسه، ص 165.

3- تونس الاقتصادية، **تجارة المغرب و صناعته**، ع 42، المصدر السابق، ص 04.

4- تونس الاقتصادية، **معرض سوسة ثاني**، ع 42، نفس المصدر، ص 06.

فعلى الفلاحين والمنتجين الراغبين المشاركة في معرض سوسة الثاني أن يتخابروا مع كتابة المختلطة للفلاحة للتحصيل على البرامج والتراتيب اللازمة لذلك[1].

كما أنه يمكن تجهيز البلاد بآلات خدمة الأرز المحلي، أي أن تعلم الحجرة التجارية التونسية بتونس أتباعها أن مندوبية إحياء أراضي وادي مجردة تعتزم شراء آلات لخدمة الأرز المحلي، ويجب الآن نسبة إنتاج تلك الآلات عشرة قناطر في الساعة كما يجب أن تقوم بالعمليات التالية: تقشير الأرز وتفريق الأغشية منه – الغسل – الدرس – ترتيب أنواع الأرز مع تفريقه من الحبوب المكسرة، فعلى أصحاب المعامل بتونس الذين يهمهم الأمر أن يبلغوا في أقرب وقت ممكن[2].

إضافة إلى هذا وجود فاكهة اللوز وشريحة التين والزبيب والحمص وبعض الخضروات كالفول والفلفل بأنواعه بمدينة صفاقس، وهي مدينة زراعية ومجتمع فلاحي من الأصل ساهمت في الإنتاج المحلي لبلاد تونس[3].

واهتمت الحكومة التونسية منذ تحقيق استقلالها في عام 1956م ببناء اقتصاد قوي لإتمام البناء الصحيح والسليم لدولتها الحديثة، ولاسيما أن تونس كانت ترزخ تحت نظام الحماية الفرنسي والذي استنزف اقتصادها لسنوات طويلة، فمن المؤكد أن تكون مهمة النهوض بالقطاع الاقتصادي[4].

1- تونس الاقتصادية، ع 42، ص 06.

2- تونس الاقتصادية، **بلاغات وأنباء داخلية**، ع 37، 15 نوفمبر 1956، ص 02.

3- تونس الاقتصادية، **في الأسواق الداخلية**، ع 32، 01 سبتمبر 1956،ص 02.

4- مؤيد محمود حمد مشهداني، **التجربة الاقتصادية الاشتراكية والخطط التنموية في تونس 1962-1970**، (د. ط)، (د. م)، (د. ت)، ص 170.

وأصبح اليوم من الممكن أن نميز بين مختلف الفترات التي يمر بها الاقتصاد التونسي والسياسة الاقتصادية التنموية المتبعة من قبل الحكومة في مختلف المجالات، تتمثل المرحلة الأولى في الجلاء والتخلص من الهيمنة الاستعمارية واسترداد السيادة الوطنية[1].

وفي نهاية الفصل الأول يمكن الوصول إلى ما يلي:

- تعمدت سلطات الحماية الفرنسية إلى انتهاج وإتباع سياسة انتزاع ملكية الأراضي من الفلاحين التونسيين وتوزيعها على المعمرين وخدمتها بأحدث الوسائل والتقنيات.

- تنوع المحاصيل الزراعية حسب البيئة من منطقة إلى أخرى.

- تعد الزراعة أساس التطور والازدهار في رفع اقتصاد تونس إذا استغلت أحسن الاستغلال.

1- فؤاد الصباغ، **دراسة الأوضاع الاقتصادية التونسية**، (د. ط)، (د. م)، 2017، ص 04.

الفصل الثاني:

أوضاع القطاع الصناعي بالبلاد التونسية من خلال الجريدة

أولا - أهمية الصناعة في الاقتصاد التونسي.

ثانيا - أنواع الصناعات بتونس.

ثالثا - أهم المراكز الصناعية بتونس.

أولا – أهمية الصناعة في الاقتصاد التونسي:

تعتبر الصناعة في تونس من أهم القطاعات الهامة في بناء اقتصاد البلاد، حيث اشتهرت ببعض الصناعات منذ القدم، التي واجهاتها بعض المشكلات في زمن الحماية الفرنسية، كما نجد في نفس الوقت تطور البعض الصناعات الأخرى، ولقد مرّ القطاع الصناعي التونسي بالعديد من الإصلاحات من طرف الحكومة الفرنسية التي أصبحت تشرف وتسير هذه الصناعات، فأصبحت هذه الصناعات أكثر تنوعا في العديد من الميادين، وبذلك اعتبرت تونس أكبر قطاع صناعي في القارة الإفريقية، وكان هذا بفضل موقعها الاستراتيجي المتميز التي كانت تمتلكه[1].

وقد تطرق العدد العاشر من الجريدة إلى أهمية القطاع الصناعي في اقتصاد البلاد التونسية، حيث أشار إلى قيمة ومفعول الصناعات التونسية في نهضة اقتصاد البلاد وفي توفير الميزانية التونسية، وقد كانت معظم الدول الأوروبية تعرف تونس عن طريق صناعاتها لما كانت عليه من إتقان ورواج كبيرين، وكانت للصانع التونسي منزلته المرموقة بين طبقات الشعب ويلعب دورا كبيرا في حياة البلاد الداخلية والخارجية[2].

وبحكم أن البلاد متصلة مباشرة مع البحر الأبيض المتوسط وقريبة من الأسواق الأوروبية، فقد كانت الصناعة تتطور إلى الأحسن من مرحلة إلى أخرى، وقد اهتمت سلطات الحماية بالتعليم الصناعي الذي كان يشرف عليه ديوان الفنون الأهلية، وبعد الاستقلال يجب أن تعود هذه المهمة إلى وزارة المعارف، وينبغي إدماج أقسامها الفنية التي تعمل على غرس

1- تونس الاقتصادية، **الصناعة**، ع 08، 01 سبتمبر 1955، ص 04.

2 – تونس الاقتصادية، **البريد**، ع 10، 01 أكتوبر 1955، ص 05.

العلوم الفنية الصناعية بعد أخذ رأي وزارة الاقتصاد القومي فيما يتعلق بحاجيات الصناعة العصرية[1].

أما فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي والبحث؛ فيجب إدماج مصالح الديوان في مصلحة الصناعات كقسم، على أن هذه المصلحة الأخيرة ينبغي أن تحذف النيابات الجهوية التي فتحها بمدن سوسة وتوزر وجربة والقيروان، وبذلك الاقتصاد في مصاريف الميزانية والاعتماد على عشر المراكز التابعة للديوان سابقا[2].

وبعبارة أوضح يضع الديوان يده على جميع المنتجات الملقبة "**بالمنتوج الفني**"، وهذا العمل هام في حد ذاته، لأنه يمكن من الدفاع عن سمعة المنتجات التونسية بالقانون، وإن كان التونسيون أول من ثار لتفريق النفوذ بين مصالح عديدة تعتني بالصناعة، لأنه يورث أعمالا ترجع بالضد لكل تطور صناعي ببلادنا[3].

ولكن اليوم وقد وقع إدماج تلك المصالح بوزارة الاقتصاد القومي يتعين على هذه الأخيرة أن تدمج الاختصاصات وتنظمها بصورة لا يمكن فيها الرجوع إلى المنافسات الشخصية التي كلفتها الكثير، ولا إلى معاكسة تيار التطور، وفعلا قد أظهرت التجارب أن هذه الأقسام عندما كانت تعمل كل على حدى عجزت من الواجهة الفنية عن تنظيم الإنتاج الصناعي وبالأخص عن توجيه الصناعات إلى طريق الحياة، أي طريق التصنيع ومسايرة الحاجيات العصرية[4].

1- محمد نور الدين المناع، **دور ديوان الفنون التونسية في الاقتصاد**، ع 25، 25 ماي 1956م، ص 04.

2- المصدر نفسه، ص 04.

3 - محمد نور الدين المناع، **دور الديوان الفنون التونسية في الاقتصاد**، ع 25، المصدر السابق ، ص04

4 - المصدر نفسه، ص 04.

ومن هنا نجد أن المجلس الأعلى للاتحاد التونسي للصناعة، والمنعقد يوم 11 سبتمبر 1955م بتونس، وبناء على أهمية الدور الاجتماعي الذي تلعبه الصناعات التقليدية في البلاد التونسية وعدم وجود أي سياسة متناسقة نحوها، إذ يطالب بإنشاء حجرة وإعداد قانون للصانعين وحماية الصناعة من كل الجوانب، وكذلك تحوير نظام الصندوق المركزي للقرض الصناعي والبحري، وإعداد برنامج لتغيير أساليب فروع للصناعة المختلفة، وذلك في نطاق البرنامج العام لتجهيز البلاد التونسية الكاملة[1].

وهناك عدة منتجات محلية استفاد منها المجتمع التونسي وغيره التي صدرت منها تونس إلى البلدان المجاورة لها كالملابس التقليدية بأنواعها، إلا أن الصناعة التونسية تحتاج إلى تحسن الجهاز الموجود وتكميله لاستغلال ثروات البلاد الطبيعية إلى أقصى درجة ممكنة لتكون له ثمرة وإنتاج فعلي تطبيقي على أرض الواقع[2].

ويوجد حسب تقدير الدوائر المختصة ما يربو عن مئة ألف مؤسسة صناعية تقليدية ربعها تقريبا يمثل صناعات حقيقية منتصبة والباقي صناعات لا تتعدى كونها عائلية، وتشغل كل هذه المؤسسات ما يربو عن ثلاثمائة ألف عامل وعاملة سواء بصفة مستمرة أو زمنية يعيش منها ما يزيد عن ستمائة ألف نسمة بصفة جزئية[3].

ومن هنا تظهر أهمية الناحية الصناعية في البلاد التونسية من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، ولذلك أصبح من المحتم اعتبار هذا الميدان من النشاط المتوقفة عليه كلا أو بعض حياة السدس من سكان هذا القطر[4].

1- تونس الاقتصادية ، **الاتحاد الجهوي بصفاقس يعقد اجتماعا عاما** ،ع 15,15 ديسمبر 1955م، ص 07.

2 – تونس الاقتصادية ، **الصناعة وأهميتها** ،ع 26، 01 جوان 1956م، ص 04.

3 – المصدر نفسه، ص 04.

4 – تونس الاقتصادية ، **الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة** ،ع 35، 15 أكتوبر 1957م ، ص08.

ثانيا – أنواع الصناعات بتونس:

تعددت أنواع الصناعات في البلاد التونسية والتي تمثلت في:

1 – النسيج

ينقسم النسيج في البلاد التونسية إلى أربعة أقسام مختلفة، لكل واحد منها مشاكله وحلوله الخاصة، وعلى سبيل المثال نذكر نسيج الملابس التقليدية الحريرية والقطنية والصوفية ونسيج الفراشية والزرابي وصناعة الشاشية، ويدوم موسم بيع الملابس التقليدية الحريرية خمسة أشهر فقط من جويلية إلى نوفمبر، أي الأشهر المطابقة لموسمي الموردين الأساسيين من موارد الزراعة التونسية[1].

وكان النسيج التونسي ينحصر في صنع الملابس التي أخذ طلبها يقل يوما عن يوم بسبب تطور الأذواق والتقاليد، والتطور السريع في المدن والأرياف، وإعراض الناس الفوطة والتقريطة والملية في كل مكان وإقبالهم على المخيطات والأقمشة المطبوعة المستوردة، ولذا فان الخمسة آلاف مؤسسة من مؤسسات النسيج التي لاتزال موجودة مهددة للزوال طال العهد أو قصر إن لم يتطور إنتاجها طبقا لتطور الحاجيات[2].

2– الصناعة الغذائية:

من أهمها نجد المواد الدسمة والشحوم والزيوت والمنتجات المستخرجة منها الشحوم الغذائية المحضر الشمع المستخرجة من المواد حيوانية أو نباتية والخل والمشروبات[3]، وكذلك مصبرات الطماطم والخضر وصناعة السكر[1].

1 – تونس الاقتصادية ، **تقرير الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة** ، ع 02، المصدر السابق ، ص01.

2 – تونس الاقتصادية ، **بعث الاقتصاد التونسي**، ع 02، المصدر السابق ، ص05.

3 – تونس الاقتصادية ، **الوحدة الجمركية**، ع 16، 6 جانفي 1956م،ص 04.

3 – الصناعة الكيماوية:

تتمثل في المواد اللزجة والمطاط والمصنوعات من المواد الذكورة، والجلود والنعال والملابس من الجلود الناعمة والمصنوعات من الخشب والأثاث المنزلية والخفاف ومصنوعات الزعاف والسمار، وما يستعمل منه مواد النسيج ومصنوعات المواد المذكورة مثل الأحذية والقبعات والسحائب والمضلات الواقية من الشمس وبعض الفصائل للأزياء[2].

4– المعادن:

اشتهرت تونس بالصناعة التعدينية بحكم تنوع الثروات المنجمية فيها وخاصة الفوسفات والزنك والرصاص وغيرها من المواد الأخرى، لكن يبقى الفوسفات في المركز الأول، وقد قارن الباحثون في عام 1957م الفوسفات الصخري بتونس مع 10 مصادر أخرى في العالم فكانت تونس في المركز الأول وخاصة فوسفات قفصة والكاف[3]، أما فيما يخص كميات الإنتاج فقد سجلت الإحصائيات التي نشرها قسم الإحصاء بتونس سنة 1957م على ما يلي:

السنوات	1952م	1953م	1954م	1955م	1956م	1957م
الفوسفات	2.265.000	1.719.000	1.823.000	2.201.000	2.077.000	2.067.000
الحديد	977.000	1.057.000	950.000	1.140.000	1.170.000	1.175.000
الرصاص	36.500.000	37.900.000	41.600.000	42.900.000	38.800.000	37.200.000
الزنك	7.449	6.617	9.485	9.756	8.630	6.602

جدول كميات الإنتاج (بالطن) لأهم المعادن بتونس خلال الفترة (1952 – 1957م)[4].

1 – تونس الاقتصادية ، **الحجرة المختلطة للتجارة والفلاحة**، ع 25، المصدر السابق ، ص 04.

2– تونس الاقتصادية ، **الوحدة الجمركية**، ع 16، المصدر السابق ، ص04.

3– تونس الاقتصادية ، **الشؤون الاقتصادية التونسية** ، ع 52 ، 01 جويلية 1957م ، ص02.

4 - **Annuaire Statistique de la Tunisie 1956**, Service Tunisien des Statistiques, imprimerie Sefan, Tunis, Edition 1957, p 64.

نلاحظ من خلال هذا الجدول ما يلي:

- مثلت معادن الرصاص والفوسفات والحديد والزنك أهم المعادن إنتاجا في البلاد التونسية.
- تطور كميات الإنتاج من سنة إلى أخرى حسب متطلبات السوق المحلية والعالمية.
- بقيت كميات الإنتاج مستقرة حتى بعد تغير نظام الحكم باستقلال التونسية، وهذا ما يعكس الأهمية الاقتصادية للإنتاج الصناعي في اقتصاد البلاد.

ثالثا – أهم المراكز الصناعية بتونس:

تعددت مراكز الصناعات المحلية التونسية سواء كانت غذائية أو غيرها من ملابس ومن صناعات أخرى، ومن المعروف أن نسيج الملابس القطنية وفي مقدمتها ملية وقصر الهلال وفراشيه جربة وبطانية بني خيار في الماضي، وتعتبر من أهم صادرات البلاد وطبقت شهرتها في كامل حوض البحر الأبيض مند قرون ولا يزال بإمكانها اليوم أن تسترجع الكثير من أسوقها السابقة إذا وجدت دعم من السلطة المساعدة التي تستحقها[1].

كما يشمل الدباغة ميادين مختلفين واحد تقليدي وآخر عصري، فالتقليدي لم يبق فيه اليوم أكثر من ستين معملا بالعاصمة يشغل بها 60 عاملا، وقد كان إنتاجها يغذي البلغاجية والسراجين، فأصبح اليوم في حالة نقص مستمر والحل الوحيد لإنقاذ هاته الصناعة يتمثل في تحويرها من أساسها، الأمر الذي يحدث مشاكل التكوين الصناعي والتجهيز العصري في إيجاد إنتاج، إلا أن المزاحمة الخارجية ضربتها بإقبال الناس على الجلود

1 – ساعد بن بالقاسم ، **الوضع الاقتصادي** ،ع 02، المصدر السابق ، ص05.

الفرنسية وتحديدها من حيث القيمة والثمن، إضافة إلى صناعة المكانس بقفصة وصناعة الفخار وصناعة المواد الفضية وتحويل الجلود في منطقة القيروان[1].

وللتعريف بهذه الصناعات أقيم معرض سوسة الثاني والذي تغير مكانه الأول في معرض 1955م، وقد خصص المعرض الثاني للسيارات والآلات الفلاحية وآخر مخصص لمهارة الدواب ومساحة قدرها ألف متر مربع لجميع أنواع الألعاب والتسلية[2].

وهكذا تكون جملة مساحة المعرض 12 ألف متر مربع منها ثلاث آلاف مغطاة، واحتوى هذا المعرض على برنامج عدة مباريات منها في تربية الخيل، وأحسن الزيوت الزيتونية وباكورات الخضر والفواكه[3]، وينتج أيضا أرباب الصناعة مختلف أنواع المواد المستعملة في صنع البلاغة والسروجيات وفي عدد من التحف الجلدية التي اشتهرت في أسواق الشرق والغرب، وكانت صناعة النحاس والقصدير بمدينة صفاقس التي تعتبر إحدى الصناعات ذات أهمية في تونس، كما اشتهرت مدينة قفصة بإنتاج الفوسفات الذي كان يلعب دورا هاما في اقتصاد تونس، وكانت تونس تشتهر به في العالم وبفضله تحتل البلاد مكانة مهمة على مستوى البلدان المصدرة له، كذلك يعتمد سكان قفصة على صناعة النسيج وكان هناك العديد من صناعة المعادن الأخرى من زنك وحديد وغيرها، أما بالنسبة لإنتاج الغاز فإنه من المؤسف أن توجد بالبلاد التونسية شركة واحدة للغاز، وهي شركة الهواء

1 – تونس الاقتصادية، **بعث الاقتصاد التونسي** ،ع 03، المصدر السابق، ص05. تونس الاقتصادية، **حياة الاتحاد**، ع 03 ، نفس المصدر، ص07 .

3 - تونس الاقتصادية، **معرض الصناعات السويسرية** ع 45 ،20 مارس 1957م،ص2. وأيضا تونس الاقتصادية، **حياة الاتحاد**، ع 03 ، نفس المصدر، ص07 .

3– الحاج محمد ، **المجلس العام للاتحاد الجهوري بتونس**، ع 40، 1 جانفي 1957م ، ص07.

المائع مستغلة وحدها لهاته المادة في تونس، كما اشتهرت مدينة نابل بمختلف المنتجات التقليدية كصناعة السلة والحصير المستعمل لتأثيث المنازل[1].

ولقد كان الاتحاد التونسي للصناعة حريصا على توسيع المراكز الصناعية، وذلك بعقد سلسلة من الاجتماعات داخل جهات المملكة، داعيا إلى استغلال هذا العهد الجديد – الاستقلال – من أجل نهضة صناعية وتطور ونمو في الإنتاج تتماشى والتقدم السياسي الذي أحرزت عليه البلاد، ونذكر من بين مختلف الاجتماعات اجتماع يوم الجمعة 7 ديسمبر 1956م، والاجتماع الإخباري ببنزرت يوم الجمعة 14 ديسمبر 1956م، وكذلك اجتماع بنابل يوم الجمعة 14 ديسمبر 1956م على ساعة الرابعة بعد الزوال بقاعة الأفراح، واجتماع إخباري بالكاف كان يوم الجمعة 14 ديسمبر 1956م، واجتماع آخر في سوسة، أما بعاصمة الساحل فقد عقد على الساعة العاشرة صباحا من أجل تحسين أوضاع الصناعة[2].

إضافة إلى المراكز الصناعية العمومية التابعة ملكيتها للدولة، فإن هناك مؤسسات خاصة لأصحابها، كالمؤسسات التي تصنع المواد الغذائية كمؤسسة على بن كيلاني وأخوته لمواد التغذية كالسكر والشاي والزيت والقهوة والمصبرات والسميد وتوابعها بتونس، ومؤسسة الأشغال العمومية لعبد الهادي وعبد الله بن الكيلاني في تونس ولجميع الملابس الرفيعة للرجال والنساء والأطفال بأسعار معتدلة في شارع باب جديد في تونس[3].

ومن أجل إحياء وتنشيط الصناعة في الوسط من البلاد التونسية جرى اجتماع يوم الجمعة 04 ماي 1956م بالحجرة المختلطة بالوسط حضر أعضاؤها من ممثلي الاتحاد

1 – المصدر نفسه، ص 04.

2_ تونس الاقتصادية، **المؤتمر التأسيسي** ،ع 39 ، المصدر السابق ، ص01.

3_عبد الرحمان بن احمد ،**مظاهر التطور الاقتصادي للبلاد التونسية**،ع 46 ، 1افريل 1957 م، ص 06.

التونسي للصناعة والتجارة بسوسة والقيروان والمكنين وقصر الهلال والمهدية، بحضور المهندس " هورست " المتخصص في النسيج، وكان جدول الأعمال يتضمن المسائل التالية:

- تحسين إنتاج الصناعات الموجودة وخاصة الصناعات الموسمية.
- إمكانية إحداث صناعات جديدة لتحويل المواد الأولية المحمية[1]
- درس إمكانيات إحداث صناعات جديدة في مختلف ميادين الجبهة الاقتصادية.

كما أشار الحاضرون إلى إمكانية إنشاء صناعات عديدة في ميدان الفلاحة والمناجم، وبطلب من الرئيس السيد الهادي بوسامة قام المهندس " هورست " ببسطة إضافية على إمكانيات إحداث صناعات متعددة بالوسط وخاصة صناعة النسيج وعلى ضوء هاته المناقشات تبين أنه يمكن إحداث الصناعات الآتية:

- صناعة تكميلية لمعامل تصبير السمك (دقيق السمك).
- صناعة الجلد (الدبغ وصنع الأحذية).
- صناعات المواد البلاستكية[2].
- صناعة الأقمشة (إنشاء أنوال ميكانيكية، معامل تكميلية وصبغ الأقمشة، معامل للقطن).
- الصناعة الزيتية وصناعة أنواع الصابون الرفيع وصناعات كيمياوية.
- صناعة الورق من الحلفاء[3].

[1] _ تونس الاقتصادية ، **الحجرة المختلطة التجارة والفلاحة بالوسط التونسي** ،ع 25،المصدر السابق ، ص 04.
[2] _ نفس المصدر، ص04.
[3] _ تونس الاقتصادية ، **الحجرة المختلطة التجارة والفلاحة بالوسط التونسي** ،ع 25،مصدر سابق ، ص 04.

وكذلك تتوفر أيضا في جزيرة جربة صناعة الصوف، التي توفر دخلا ماليا لا بأس به لعدة عائلات تونسية، ويبلغ الإنتاج السنوي بالنسبة لهذه الجزيرة 200 ألف متر مربع تقريبا أي ما يعادل ستين طن[1].

من جانب آخر فقد اهتم الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة بمسألة التكوين الصناعي، حيث أبدى أعضاء الاتحاد الجهوي للصناعة بمدينة سوسة اقتراحات هامة ترمي إلى إحداث ثلاثة مراكز للتكوين الصناعي بتونس وسوسة وصفاقس، أو مدارس حرة للصناعة تحت إرشاد أعراف مهرة ومراقبة الاتحاد، وأن تمد الحكومة هذه المؤسسات بالقروض اللازمة حتى تثمر المجهودات المبذولة وتأتي بأطيب النتائج[2].

وفي نهاية الفصل الثاني يمكن الوصول إلى ما يلي

- أهمية الصناعة في الاقتصاد التونسي، سواء في فترة الحماية أو بعد الاستقلال، وهذا نظرا للإمكانيات الصناعية للبلاد التونسية، وللسياسة الاقتصادية التي تبنتها سلطات الحماية من أجل استغلال الثروات معدنية وتطور القطاع الصناعي.

- نلاحظ تنوع الإنتاج الصناعي التونسي، وقد مثلت الثروات المنجمية أهم مرتكزات هذه الصناعة.

- اهتمام الدولة التونسية بمختلف مؤسساتها بتوزيع وتوسيع المراكز الصناعية في البلاد التونسية، لتحقيق نمو اقتصادي قوي يساير التطور الصناعي الذي يشهده العالم.

1 – تونس الاقتصادية ، **بعث الاقتصاد التونسي** ،ع02،مصدر سابق، ص 05.

2 – تونس الاقتصادية، **البريد**، ع 10، 01 أكتوبر 1955، ص 05.

الفصل الثالث:

القطـــاع التجـــاري في الـــبلاد التونسية من خلال جريدة تونس الاقتصادية

أولا - أهمية التجارة في السياسة الاقتصادية.

ثانيا- التجارة الداخلية.

ثالثا- التجارة الخارجية.

أولا – أهمية التجارة في السياسة الاقتصادية:

نظرا لأهمية التجارة في اقتصاد البلاد التونسية، فإن الجريدة أولت عناية كبيرة بهذا القطاع البالغ الأهمية في أعدادها المختلفة، وبعنوان " **الدور الاقتصادي لتجارة** " أطنبت في التأكيد على هذه الأهمية، حيث ذكرت أنه كثيرا ما يتردد القول بأن التجارة هي عمل غير مفيد ومجرد واسطة تنتصب بين المنتج والمستهلك لتستغل وتستثمر، إن الجواب عن هذا الادعاء سهل وبسيط، فالدور الذي تقوم به التجارة هو إيصال الحاجيات من مصدر الإنتاج إلى مكان الاستهلاك سواء بداخل البلاد أو بخارج حدودها الإقليمية، وبصفة أدق هي التي تضع تحت طلب المستهلكين المواد التي هم في حاجة إليها عندما تتعلق رغبتهم باقتنائها، وتضمن للمنتجين رواج منتجاتهم التي تصبح لا قيمة لها لو لم يقع ترويجها والمتاجرة فيها، ومن هنا برزت مزية التجارة لفائدة الإنتاج والاستهلاك[1].

وهذا الدور يستلزم إيجاد حلول للمتناقضات الناتجة عن الرغبات والضروريات المختلفة لكل من المستهلك والإنتاج، فالمستهلك يرغب ويسعى في أن يتزود بقدر ما تدعوه الضرورة بكميات محدودة حسب طاقته وفي الوقت المناسب، والمنتج يود ويعمل على ترويج منتجاته بقدر ما يسمح به إنتاجه حتى يضمن عملا مستمرا منتظما ومفيدا لوسائل الإنتاج التي هي لديه[2].

وبالجملة يرغب المستهلكون في أن تكون مشترياتهم بقدر استهلاكهم بكميات صغيرة بدون أن يجبروا على تكوين مدخرات، ويسعى المنتجون أن تكون مبيعاتهم بكميات كبيرة حتى تجلب لهم الراحة، فالتنسيق والتعديل بين الرغبات المتناقضة هو

1 – تونس الاقتصادية، **الدور الاقتصادي لتجارة** ،ع 43، 1957/02/15م، ص 01.

2 – المصدر نفسه، ص 01.

الدور الهام الذي تقوم به التجارة، ومثلما تعرف أهمية الحاجيات وقيمتها بقدر ما تقدمه لإرضاء الرغبات وتسديد الحاجيات البشرية[1].

إن الزيادة في الثمن المضافة من طرف التجارة ذات فائدة اقتصادية ومؤكدة، فالمهمة الملقاة على عاتق التجارة هي أن تقرب إلى المستهلك المواد والمنتجات من المكان الذي صنعت فيه إلى الميدان الذي تستهلك فيه، لأن البضاعة في محل إنتاجها لا تظهر قيمتها القصوى إلا متى وقع عرضها مباشرة على المستهلكين الذين لهم رغبة ودفعتهم الحاجة إلى اقتنائها[2].

وقد لا يكون من المبالغ فيه القول بأن فائدة المنتجات تأتي أساسا من التداخل التجاري المفيد بصفة خاصة في الأوساط المتقدمة والمبنية على نظام تقسيم العمل والتبادل[3].

ولكي يضمن المنتجون تنظيم عملهم واستمراره تتعرض التجارة إلى عدد من المخاطر، فالشراء من المنتج الفلاحي أو الصناعي هو في الحقيقة صفقة، أي مجرد تقدير أولي عما يمكن أن يحصل من طلب لدى المستهلكين لذلك الإنتاج، وهذه المشتريات تمكن المنتج من التحصيل سريعا على ما يلزمه من الأموال بفضل البيوعات الناجزة أو بواسطة الحوالات الممكن تصريفها، وعندما يتم عقد الشراء تترقب التجارة عدة مهمات أخرى كالنقل وتنظيم أماكن الخزن وإعدادها بكيفية تجعلها تحت تصرف التجار والباعة والصناعيين والمستعملين حسب إمكانياتهم وطلباتهم،

1- تونس الاقتصادية، **الدور الاقتصادي للتجارة** ،ع 43، المصدر السابق، ص 01.

2 - المصدر نفسه، ص 01.

3 - نفسه، ص 01.

فإن هذه العمليات كلها تجري على حساب تاجر الجملة وتحت مسؤوليته وهو الذي يتحمل ما ينجر عنها من الأخطار[1].

كل هذه العمليات المتبعة تعاد في تجاره التفصيل هي المرحلة الأخيرة للتوزيع بما فيها من مخاطر حتى يمكن أن يقدم للمستهلك ما هو في حاجة إليه كلما تعلقت رغبته باقتنائه و لو بكميات صغيرة جدا[2].

وبالإضافة إلى توزيعها للمواد تحدد التجارة بصفة أعم في توزيع القرض، ففي الغالب تبيع بالثمن المؤجل وكثيرا ما تقدم التسبيقات إلى المنتجين، وعلاوة على ذلك فإن التجارة زيادة عن دورها الهام في توزيع المواد والبضائع وعملها المتواصل لإعداد وتكوين الظرف المناسب الذي يلتقي فيه الإنتاج بالإنسان حتى أصبحت الوسيط الحازم للمستهلكين، فهي تحدث في غالب الأحيان التأثير الفعال في توجيه الإنتاج[3].

ذلك هو دور التجارة المفيد في الميدان الاقتصادي فهي المكونة للثروة بإعطائها المنتجات أحسن الأسعار وأغلاها، وهي التي تقوم بمهمة اجتماعية بخدمتها لمصلحة كل من المنتج والمستهلك، وقد قرر بعض الاقتصاديين بأن المصلحة التي تقدمها التجارة هي علامة سلامة الأمة ونشاط التجارة عنوان عن تطور الاقتصاد ومتانته، لذا فإن الشباب التونسي المستعد دائما للعمل يستطيع أن يجد في التيارات التجارية ما يمكنه من المساهمة في نهضة هذه البلاد وتطورها[4].

---

1 – تونس الاقتصادية، **الدور الاقتصادي للتجارة** ،ع 43، المصدر السابق، ص 01.

2– المصدر نفسه، ص 01.

3 – المصدر نفسه، ص ص 01 – 08.

4– المصدر نفسه، ص 08.

كما تطرقت جريدة تونس الاقتصادية في صفحتها الأولى من العدد الثالث إلى أهمية التاجر في المجتمع، لأن التاجر هو الواسطة بين المنتج والمستهلك والصانع والحريف، فهو الذي يجلب البضائع ويقدمها إلى ميدان الاستهلاك، ومن الخطأ الفادح اعتبار التاجر بأنه الشخص المستثمر الذي أدخل نفسه واسطة بين المنتج والمستهلك ليستغل ويحتكر، فالدور الذي يلعبه التاجر في المجتمع لا يقل أهمية عن الدور الذي يقوم به الطبيب والمهندس والصيدلي، فهو الذي يضع على ذمة الحريف المواد التي هو في حاجة إليها، والتي يعسر عليه الإتيان بها من أماكن إنتاجها[1].

وعلى هذا الأساس تساءلت الجريدة عن مصير المستهلكين في غياب التجار – فماذا عساه يصنع المستهلك اليوم إذا افتقر التجار؟–، فهل سيذهب إلى الخارج كالبرازيل لاقتناء القهوة أو إلى كوبا للإتيان بالسكر أو إلى أوروبا لأجل الأقمشة وإلى الصين والهند لأجل الشاي وغيرها؟، أو إلى داخل الوطن كالحمامات ونابل وقابس لأجل الغلال والخضر؟، وفي هذه الحالة يكون المنتج أيضا مجبورا على أن يبيع بالجملة وبالتفصيل، بالكيلو والرطل ونصف الرطل، وبالأوقية ونصفها[2].

فماذا عساه يفعل المستهلك إذا افتقد التجار الحبوب والمواد الحيوية التي تجنى مرة واحدة في السنة؟، فهل يشتري دفعة واحدة مؤونة عام كامل؟ وأنّى له أن يجد الأموال اللازمة لذلك؟، إن هاته الأتعاب والمشاق يتحملها التاجر وحده، إذ هو

1 – تونس الاقتصادية، **التاجر في المجتمع**، ع 03، 15 / 06 / 1955م، ص 01.

2 – المصدر نفسه، ص 01.

الشخص الذي يستطيع أن يتنقل ويشتري على العين ويشحن، وهو الذي يصنع على ذمة المستهلك وبجانبه وفي أي وقت يشاء كل ما يحتاج إليه[1].

من جانب آخر خصصت الجريدة الركن الأيسر من صفحتها الثانية للتشريعات المتعلقة بالقطاع التجاري، كالأوامر العلية الصادرة عن الباي، أو المراسيم والقرارات الصادرة عن وزير التجارة، وهكذا سايرت الجريدة كل المستجدات المتعلقة بهذه التشريعات، فالعدد الأول مثلا، تطرق إلى الأمر العلي بتاريخ 28 أفريل 1955م المتعلق بالأداء الاختياري على اللحوم، حيث جاء فيه: « يحدد هذا الأمر العلي الأداء الاختياري المستخلص لفائدة الجمعية الخيرية الاسلامية بتونس عن اللحوم التي يبيعها القصابون المسلمون بالعاصمة ويجعله خمسة فرنكات »[2]، وتواصلت الأوامر العلية في باقي أعداد الجريدة.

أما قرارات وزير التجارة التي تكررت أيضا، وكمثال نذكر القرار الصادر بتاريخ 18 أفريل 1955م الذي والمتعلق بمراقبة تصدير الثمار الجافة التونسية، جاء فيه: « يضبط هذا القرار القواعد العامة المتعلقة بشكل الثمار الجافة ومظهرها، تقسيمها إلى عدة مراتب وكيفية عرضها. وبه تراتيب خاصة تتعلق بالزبيب والمشمش المجفف »[3].

ونظرا لأهمية المعاملات التجارية فقد صدر بتاريخ 29 أفريل1954م مرسومان يقضيان بتوحيد سوق الحبوب بين تونس وفرنسا، وقد صدر أولهما في فرنسا بشأن تنظيم سوق الحبوب وضمان السعر الموحد للقمح التونسي، فأدخل عليها

1- تونس الاقتصادية، **التاجر في المجتمع**، ع 03، المصدر السابق، ص 01.
2 - تونس الاقتصادية، **التشريع** ،ع 01، 20 / 05 / 1955م، ص 02.
3 - المصدر نفسه، ص 02.

ما جاء بالمرسوم الفرنسي وكلف وزير الزراعة التونسي بتطبيقه، وهكذا أصبحت الحبوب التونسية وخاصة القمح منها مرتبطة بالحبوب الفرنسية من حيث السعر ومتقيدة بنفس التراتيب الذي تتقيد به لمدة أربعة أعوام[1].

ويقع ضبط النصوص التشريعية المتعلقة بالحبوب وتحديد الأسعار بالنسبة لكل موسم في فرنسا، ثم الأسعار السنوية من الحبوب بـ 1.8000.000 قنطار من القمح الصلب، 1.765.000 قنطار من القمح اللين (فرينة)، و750.000 قنطار من الشعير[2].

ومن هذه الكميات ما هو مخصص للاستهلاك المحلي ومنها ما يحفظ للبذر ومنها ما يدخر احتياطا، ومن الجدير بالذكر أن القسم التونسي للديوان القومي المهني للحبوب ملزم بأن يدخر باستمرار ما يكفي للاستهلاك المحلي لمدة ثلاثة أشهر وهذه قاعدة متبعة في جميع الأقطار التي يتقيد فيها إنتاج الحبوب بنظام خاص[3].

من جانب آخر فقد كانت الجريدة حريصة على تغطية كل بلاغات وإعلانات الحجرة المختلطة للتجارة التي كانت تدعو التجار المحليين إلى الفائدة التي يقدمها تشكيل تعاضديات ونقابات خاصة بهم، من أجل تحسين أوضاعهم وازدهار تجارتهم، والذي يعود بالفائدة على البلاد والعباد[4].

1 – تونس الاقتصادية، **محصول الحبوب المنتظر**، ع 02، 1955/06/01م، ص 02.

2 – المصدر نفسه، ص 02.

3 – نفسه، ص 02.

4 – تونس الاقتصادية ،ع 07 ، 15 أوت 1955، ص02.

ثانيا – التجارة الداخلية:

اهتمت الجريدة بواقع التجارة الداخلية، حيث خصصت في كل أعدادها صفحة أو ركن متعلق بشؤونها، فتقوم بتغطية كل أخبار ومستجدات الأسواق الداخلية من أسعار وأزمات وغيرهما، ومن بين المواضيع التي تطرقت إليها أيضا أخبار غرف التجارة والفلاحة، وسنحاول ذكر بعض الأمثلة منها:

ففي العدد الأول نجد أن رئيس الحجرة التجارية التونسية السيد محمود الزرزري يسلط الضوء على الأزمة الاقتصادية التونسية بعنوان: **هل للأزمة من دواء؟**، هذه الأزمة التي امتدت إلى جميع فروع النشاط الاقتصادي من زراعة وتجارة وصناعة، حيث تضايقت التجارة بصورة خاصة من الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد، وفي ظل عدم استتباب الأمن مال الناس إلى الامتناع عن الشراء وعن البناء وعن الانشاء وعمدوا إلى خزن أموالهم، فتعذر على التجار ترويج بضاعاتهم وصاروا يبيعونها بخسارة، وكانت التجارة الكبيرة والمتوسطة تسير إلى الإفلاس، حيث نما عدد الأحكام المعلنة عن الإفلاسات التي قررتها المحاكم بالبلاد التونسية كما يبينها الجدول الموالي[1]:

السنوات	1946م	1947م	1948م	1949م	1950م	1951م	1952م	1953م
عدد الإفلاسات	19	36	58	92	124	188	202	205

جدول عدد الأحكام المعلنة عن الإفلاسات التي قررتها المحاكم بالبلاد التونسية (46 – 1953م)[2].

1 – محمود الزرزري، **هل للأزمة من دواء؟**، تونس الاقتصادية، ع 01، 20 ماي 1955، ص 02.

2 – المصدر نفسه، ص 02.

وفي العدد الثالث تطرقت الجريدة إلى إثارة قضايا مهمة تخص التجارة الداخلية، عنونتها بـ: بعد إضراب القصابين؛ تعليق الأسعار بالمطاعم (بلاغ وزارة التجارة)؛ الشركة التونسية لصناعة الأجهزة الميكانيكية؛ لتنسيق سوق الخضر والغلال[1].

أما العدد السابع فقد تطرق إلى البلاغات والمزايدات العمومية التي تصدرها الحجرة المختلطة للتجارة والفلاحة[2]، وكذلك العدد السابع والثلاثين، الذي تعلم من خلاله حجرة التجارة التونسية أتباعها أن مندوبية إحياء أراضي وادي مجردة تعتزم شراء آلات لخدمة الأرز المحلي، ويجب أن تكون نسبة إنتاج تلك الآلات عشرة قناطير في الساعة، كما يجب أن تقوم بالعمليات التالية: تقشير الأرز وتفريق الأغشية منه، الغسل، الدرس، ترتيب أنواع الأرز مع إفريقيا من الحبوب المكسرة، وعلى أصحاب المعامل بتونس الذين يهمهم الأمر أن يبلغوا في أقرب وقت ممكن، وعلى كل حال قبل غرة ديسمبر 1956م عروضهم منهم المفصلة مع وصف تجهيزهم مع تقويم النفقات اللازمة، وذلك إلى مندوبية إحياء أراضي وادي مجرد شارع الجمهورية تونس[3].

ومن هنا كذلك نجد تجارة الخبز قررت لجنة مراقبة المخابز في اجتماعها المنعقد بتاريخ 27 أكتوبر 1956 م منح الخبازين أجلا جديدا نهائيا أقصاه15 ديسمبر 1956م وذلك لتمكينهم من تقديم الأوراق اللازمة لتأليف ملفاتهم إلى القسم القومي من ديوان الحبوب الكائن بنهج الجزيرة عدد 23 مكرر بقصد الحصول على البطاقة المهنية، ويمكن للخبازين الذين يرغبون في الحصول على جميع الإرشادات المتعلقة بحالتهم أن يرجعوا الى نهج الجزيرة ونقابة اتحاد الأعراف الخبازين[4].

1 – تونس الاقتصادية، **التجارة الداخلية**، ع 03، 15 / 06 / 1955م، ص 02.
2 – تونس الاقتصادية، **التجارة الداخلية**، ع 07، 15 / 08 / 1955م، ص 02.
3 – تونس الاقتصادية، **بلاغات وأنباء داخلية**، ع 37، 15 نوفمبر1956م، ص 02.
4 – المصدر نفسه، ص 02.

وتطرق العدد الخامس والثلاثين إلى المرسوم المتعلق بتأسيس صندوق مهني مشترك تعويضي للأحذية، بمقتضى أمر علي مؤرخ في 20 سبتمبر 1956م، تستعمل موارده لتشجيع العمل بالتدابير الخاصة لتنمية الإنتاج في صناعة الأحذية، ولتحسين شروط العمل في هذا الفرع من النشاط، كما تطرق نفس العدد إلى مواقيت الأسواق البلدية لحاضرة تونس، إضافة إلى بلاغ متعلق بانخفاض سعر وقود الصيد، وكذلك الاتفاق الفرنسي التونسي المتعلق بجعل سوق مشتركة للحبوب[1].

ومن جانب آخر تعتمد البلاد التونسية في المقام الأول على إنتاج الحبوب، وتحتل تجارة الحبوب مكانة كبرى في الاقتصاد التونسي الذي يعيش منها بعض السكان، وقد أظهرت الحالة الواقعية أن الحبوب تناسب إلا المؤسسات الكبرى نظرا للكميات الوفيرة الموضوعة في ميدان الاتجار وللموارد الأخرى المرتبطة بها كالمصاريف العامة، وأنه لا يمكن للفلاح المنتج أن يبيع كل حبوبه إلى تاجر واحد فقط هو الذي يمكنه البيع، أما التجار الصغار والمتوسطون الذين لهم إمكانية مالية محدودة ليست لهم الحرية في البيع واستعمال أموالهم ولا تجديد مدخراتهم، فهم مجبرون على إبقاء محلاتهم وأموالهم والقروض التي يحصلون عليها بينما يتكبدون مصاريف باهظة[2].

كما اشتهرت تونس بتجارة التمور التي كانت منتوجا محليا تمتاز به البلاد، وكذلك الزيتون وزيت الزيتون الذي يعد مؤشرا هاما في اقتصاد البلاد التونسية، وهذه المنتجات كانت تمثل لهم تجارة محلية، وكان الإنتاج السنوي وفيرا، إضافة إلى هذا أنها كانت تقوم بتصدير الفائض إلى البلدان الخارجية[3].

1 – تونس الاقتصادية، **بلاغات وأنباء داخلية**، ع 35، 15 أكتوبر 1956م، ص 02.

2 – تونس الاقتصادية، **تجارة الحبوب**،ع9، 15 سبتمبر 1955م، ص 03.

3 – تونس الاقتصادية ، **وزارة الاقتصاد القومي**، ع 27، المصدر السابق، ص03.

ثالثا- التجارة الخارجية :

أما عن التجارة الخارجية فيكون التصدير إلى الخارج على معرفة البلاد المصدر إليها ومعرفة المصدر من تلك البلاد، ويجب معرفة أن البضاعة المراد عرضها لها حظ القبول والرغبة أم لا، ومن اللازم أيضا الاطلاع على إمكانيات الشراء لذلك البلد وصادراته و مزوديه المحليين من البضاعة المراد تصديرها، فإن كان نوع البضاعة جديد بالنسبة لذلك البلد، فالواجب تقدير ما عساها مقدرته على الشراء ومعرفة الوسائل التي من شأنها تسميه تلك المقدرة[1].

والمصدر الذي في عزمه القيام بعمليات تصدير إلى بلد ما من مصلحته الكبرى أن يزور ذلك البلد أو يكلف من ينوبه لزيارته والمصاريف التي يتحملها لهذا الغرض ليست لها أهميه كبرى أمام الفوائد العظمى التي تنجر له، والجدير بالذكر أن التحصيل على سوق جديدة يتطلب غالبا أناة وصبرا وطول البال، واستهلاك وقت طويل في العمل لتكون الفائدة والنتائج الحاسمة لا تحصل غالبا إلا بعد ترقب، وقد يلاقي المصدر في بداية الأمر سوء تقدير وزلات وأغلاط و خسائر[2].

ومن الممكن أيضا أن تعترضه أزمات اقتصادية تضعفه لفترة ويصعب عليه الاحتياط لها، ولهذا فمن مصلحة المصدر أن لا يبقى بمعزل وأن يتحد مع منتجين آخرين التي تكون في الخارج تحقق دعاية نافعة فتمكن من المشاركة في المعارض والأسواق وتحدث دعاية ناشطة، وعمليات السوق بمصاريف مشتركة بعد الاتفاق بين دور الإنتاج المختلفة والمهندسين والنواب الذين لهم معرفة تامة بالصناعة والذين يتكلمون لغة البلاد تساعد على

1 – تونس الاقتصادية، **تجارة التصدير**، ع 06، 01 أوت1955، ص01.

2– المصدر نفسه، ص 01.

دراسة ظروف الأسواق وخاصة النظام الجمركي والجنائي لإنتاج معين وعلى جمع كل التحقيقات اللازمة[1].

ولقد أدت المصاعب الخاصة التي تعترض تجارة التصدير إلى التعمق في التخصص في أكثر البلدان الصناعية الكبرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وألمانيا، نجد الجانب الأكبر من أرباب المصانع لا يصدرون بأنفسهم، بل تتولى معالجة أسواقهم الخارجية دور التصدير المختصة بهذا الميدان، والتي لها معرفه تامة لكل المنافذ العالمية، ويفضل أصحاب المصانع أن يصرفوا جل أوقاتهم واهتمامهم في تحسين إنتاجهم، واكتشاف الوسائل الجديدة الكفيلة بزيادة تخفيض أسعار الإنتاج وتكاليفه، وفي داخل التجارة الخارجية نفسها يوجد نوعان من التخصص يقعان في ميادين مختلفة وهما: تخصص في أصناف الإنتاج (تمويل الأقمشة، آلات، منتجات كيميائية وغير ذلك)، وتخصص بجماعة من الأقطار (أمريكا الشمالية، أمريكا اللاتينية، إفريقيا، أوروبا، الشرق الأوسط الشرق الأدنى) [2].

كما أن التجارة الخارجية نظام خاص بها، وأصبح للتصدير أثرا للرقابة على الصرف بالبلاد التونسية بعد أن فرضت بأغلبية بلدان العالم، أثرا خاضعا للاسترخاص الحتمي بالنسبة للبلدان الخارجة عن منطقة الفرنك، وفيما يخص بعض البضائع المعينة المراد تصديرها إلى هذه المنطقة، وبالإضافة إلى ذلك فإن التصدير يجب أن يكون داخلا في نطاق اتفاق تجاري يبرم مع دولة معينة يحدد الكميات والاتفاقات المبرمة غالبا لمدة ستة أشهر[3].

1 – تونس الاقتصادية ، **تجارة التصدير**،ع6، المصدر السابق ، ص01.

2– المصدر نفسه، ص ص 01 – 08.

3 – المصدر نفسه، ص 08.

مع العلم أن العملة دائما غير مستقرة ولهذا من المفيد الاسترشاد لدى وزارة التجارة قبل إيداع مطالب التراخيص لمعرفة ما إذا كانت تصدير البضاعة المعينة إلى البلدان المذكورة ممكنة أم لا[1].

من بين المواضيع التي ركزت عليها الجريدة هي" **الضمان المالي للتجارة الخارجية**" بعد الاستقلال، حيث صدر قرار تونسي يتعلق بالضمان المالي للتجارة الخارجية ينص على أنه يمكن اشتراط الإدلاء بضمان مالي لمساندة المطالب المتقدمة للتحصيل على رخص في ميدان التجارة الخارجية، وذلك قصد ضمان إنجاز العمليات التي تتعلق بها على أحسن وجه، وفي صورة عدم الوفاء بالشروط والآجال المنبه عليها فإنه يمكن حجز مبلغ الضمان لفائدة ديوان التجارة الخارجية لتونس وصبه كمقبوض بحساب خاص يسمى حساب مساندة التصدير[2].

وأن يعين وزير المال عمليات التجارة الخارجية التي يشترط في شأنها تقديم الضمان المالي المنبه عليه، ويقع إعلام من يهمهم الأمر بالالتزامات المحمولة على عاتقهم سواء بواسطة إعلانات تنتشر بالرائد الرسمي التونسي أو بلاغ من وزارة المال – مصلحة المالية الخارجية–، وعندما تسبب عملية من أجل وضعيتها في تقديم مطالب ترخيص من طرف عدة أشخاص ماديين أو معنويين، فإن كل هؤلاء الأشخاص يمكن أن يطالبوا جماعيا بتقديم ضمان مع الخيار في طلب إحدى الصيغتين، مما يمنح استثناء من طرف وزير المال، الذي سيدفع المال بواسطة شيكات أو تحويلات لفائدة رئيس مصلحة المالية الخارجية المكلف بالتصرف في ديوان التجارة الخارجية للبلاد التونسية وضمان مؤسسة مصرفية لها صفة وسيط مقبول من طرف ديوان الصرف، وتلتزم بأن تدفع عوضا عن الشخص الواجب عليه

1– تونس الاقتصادية، **تجارة التصدير**،ع6 ، المصدر السابق، ص 08.

2 – تونس الاقتصادية، **الضمان المالي لتجارة الخارجية** ،ع47 ، 15 أفريل 1957م، ص04.

تقديم الضمان، وعند أول طلب يقدم لها من طرف رئيس مصلحة المالية الخارجية المكلف بالتصرف في ديوان التجارة الخارجية للبلاد التونسية[1].

من جانب آخر فقد رافقت الجريدة عمليات الاستيراد والتصدير مع الخارج، والتي يمكن تقديم أمثلة عنها:

- **التوريد من بلغاريا:**

منحت تونس حصة التوريد الآتية ذكرها والمرسمة بحساب الفرنك باعتبار قيمه البضاعة إلى غيرها وذلك في الاتفاق التجاري المبرم بين فرنسا وبلغاريا في 28 جويلية 1955م بعنوان البروتوكول التجاري لمنطقة الفرنك بلغاريا في المدة الصالحة بين أوت 1956م وفي جويلية 1957م، تستورد التبغ 10 ملايين فرنك وكذلك السجائر وأواني صحيحة من المطلي 05 ملايين ومنسوجات من كل نوع والزبدة وأثاث من الخشب المقوس والمصابيح التي لا تنطفئ في الريح.

- **التوريد من المجر:**

منحت لتونس في نطاق الاتفاق التجاري المبرم مع المجر في 02 فيفري 1956م اعتماد قدره 20 مليون من الفرنك وذلك لتوريد حبوب القرع ،هذا وسيقع النظر في مطالب إجازات التوريد بعد 21 يوما على نشر هذا البلاغ بالرائد الرسمي التونسي.وكانت تستورد منها آلات كهربائية مختلفة وأقمشة[2].

- **التوريد من إسبانيا:**

1 – تونس الاقتصادية، **الضمان المالي لتجارة الخارجية** ،ع47، المصدر السابق، ص04.

2– تونس الاقتصادية، **التجارة الخارجية**، ع 35، 15 أكتوبر 1956، ص02.

وفي نطاق الاتفاق التجاري المبرم مع إسبانيا بعد مباحثات اللجنة المختلطة من 02إلى 10جويلية 1956م، قد منحت للبلاد التونسية من إسبانيا اعتمادات مالية إضافية قدرها 15 مليون من الفرنكات لتوريد الفلفل الحلو على اختلاف أنواعه الشائح ومطحون أو غير ذلك من الموز والزعفران والبندق والزبيب.

وكانت تستورد من إندونيسيا، إن حصص التوريد الآتية بحساب الطن والفرنك، وإن كان الاتفاق التجاري بين تونس وإندونيسيا مدة سنة من 22 جوان 1956م إلى 31 جوان1957م وكانت قد استوردت الشاي 300 طن والقهوة 100 طن و أنعال الكريب 100 والفلفل الأسود والتبغ وبعض البضاعة المختلطة.

- **الاستيراد من البرازيل:**

إن حصص التوريد الآتية بحساب الفرنك وقيمة البضاعة لا غير فتحت للبلاد التونسية بعنوان على الاتفاق التجاري المبرم مع البرازيل في 23 أوت 1956م الصالح لمدة عام ،وكانت تستورد القهوة 1500 طن والجلود الخام والجلود المدبوغة وأوراق التبغ وبعض البضاعة المختلفة[1].

- **الاستيراد من النمسا:**

منحت تونس سنة 1956م حصص التوريد الآتي بيانها المرسمة بالحساب حسب الكمية أو الفرنك باعتبار قيمة البضاعة لا غير، وذلك بعنوان التمديد من غرة أكتوبر إلى موفى ديسمبر1956م في الاتفاق التجاري المبرم مع النمسا في 09 نوفمبر1955م اطبقاق الأسلاك الخشب، وكذلك استيراد المنازل المجهزة من الخشب، وكذلك الأسمدة المتنوعة

1- تونس الاقتصادية، **التجارة الخارجية**،ع39،المصدر السابق،ص03.

وأنواع مختلفة من الورق المقوى وأفصال أخرى من المطاط والأحذية وبعض المنسوجات وخيوط ذات ألوان مختلفة وأدوات كهربائية مختلفة[1].

- **الاستيراد من الانجليز:**

وقد كانت معها علاقة تجارية، وقد منحت البلاد التونسية حصص التوريد الآتية ذكرها المرسمة بحساب الليرة الإنجليزية باعتبار قيمة البضاعة لا غير ذلك في نطاق برنامج توريد سنه 1957م وقد استوردت منها سمك البحر المملح والمجفف والمصبر 1500 طن وحلويات اشوين قوم5000،توابل 500طن، وكذلك مواد صيدلية 250 طن،و مواد ذهنية 1500طن،منتجات صوفية و خيط للخياطة 100، وزرابي مشمعة، وجلد صناعي 1500،و الآلات الموسيقية والآلات الكهربائية المنزلية والآلات الزراعية من الأجهزة المحركة و ماكينات الخياطة ودراجات ناريه وأدوات الصحية[2].

- **التصدير نحو بريطانيا:**

رسمت السلطة البريطانية حصة ذات 45,000 ليرة إنجليزية بعنوان الستة الأشهر الأولى من عام 1957م وذلك لتوريد من بريطانيا العظمى أفصال من الراقية والتبن باستثناء الحبال والأحذية والقبعات وضفائر الكبيرة والصغيرة وأغطية القوارير والأجربة من أسلاك نباتية، وهاته الحصص مقبولة لفائدة عدة أقطار منها فرنسا والأقطار الأخرى التابعة لمنطقة الفرنك، ومن المعلوم أيضا الحصة التي فتحت في شهر ماي 1956م ذات 160.000 ليرة

1 – تونس الاقتصادية، **التجارة الخارجية**،ع39، المصدر السابق، ص03.

2– تونس الاقتصادية، **التجارة الخارجية**،ع46، المصدر السابق ، ص03.

إنجليزية لتوريد بريطانيا العظمى لعصير الغلال باستثناء عصير العنب تكون ماضية إلى 20 جوان 1957م[1].

وهذه التوريد يتعلق بالمنتجات المحتوية من أكثر من 07 بالمئة من حيث الوزن لا تتعدى أيضا 65 بالمئة من المواد المحلية المقبولة في التجارة[2].

و من هنا نستنتج بأنه تحتل المنتجات الغذائية مكانة في ميدان التجارة الخارجية التونسية ويكفي لبيان أهميتها أنها تقدر بنسبة 15 إلى 20 بالمئة من الواردات و 40 إلى 50 بالمئة من الصادرات، والمنتجات التي تستوردها البلاد التونسية والتي نجد منها اللبن والزبدة والجبن والبطاطا والغلال والقهوة والشاي والقمح والحبوب الأخرى وغيرها وبعض الثمار الزيتية ومصبرات اللحوم والأسماك و السكر ومصبرات البقول، وتصدر البلاد التونسية مقابل ذلك البقول الجافة بقشرتها والتمر والقارص والقمح والشعير والحبوب الأخرى، اللحوم والأسماك والأطعمة المحضرة بالدقيق أو بالنشا، البطاطا والخمور العادية والمزبدة والخمور الروحية والمفتحة، ونلاحظ هنا أن الميزان التجاري للمنتجات الغذائية مستقر يزيد وينقص حسب السنة المعينة بالأمر[3].

وفي ميدان التجارة الخارجية يجب أن ننوه أيضا، أن الجريدة اهتمت بتغطية ومواكبة الأسواق العالمية، وذلك بتناول أخبار البورصة والعملات الأجنبية في السوق العالمية، وأسعار السلع في الخارج.

1 – محمد بن عيسى ، **تصديرات نحو بريطانيا**، ،ع47، 15 فيفري 1957م، ص03.

2– محمد بن عيسى، **تصديرات نحو بريطانيا**، ،ع45، المصدر السابق ، ص03.

3– الشاذلي الطنني، **إحياء التجارة الخارجية**، ع54، 6 أوت 1957، ص02.

وفي نهاية الفصل الثالث يمكن الوصول إلى ما يلي:

- إن المتصفح لصفحات جريدة تونس الاقتصادية يلاحظ مدى اهتمام الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة بالواقع التجاري، من خلال متابعة كل التطورات والمستجدات المتعلقة بهذا المجال، وتخصيص صفحات وأقسام وعناوين ثابتة متعلقة بالتجارة الداخلية والتجارة الخارجية ومراسيم التشريع وغيرها.
- حاولت الجريدة من خلال صفحاتها إبراز أهمية التاجر والتجارة في البلاد التونسية .
- تعدد أقسام التجارة إلى داخلية وخارجية، وتنوع في المواد المستوردة والمصدرة.
- دور البورصة في تحقيق الأرباح للاقتصاد التونسي والتي كانت تسيطر عليه الحكومة الفرنسية.

خاتمة

وفي ختام هذه الدراسة؛ يمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

- امتلكت تونس ثروة هائلة في أغلب الميادين الاقتصادية، وخاصة في المحاصيل الزراعية التي تعتبر القلب النابض لمعيشة أغلب سكان تونس وأشهرها القمح والتمر والزياتين التي احتلت مكانة هامة ومميزة في البلاد التونسية، وأيضا الخضر والفواكه وكانت غنية أيضا بالمعادن المشهورة بها.

- عملت الحكومة الفرنسية كل جهدها من أجل استغلال ثروات البلاد باسم الحماية، فكان اقتصاد فرنسا مرتبط باقتصاد تونس لتحسين أوضاعها والتي كانت تعيش في حالة من الضغط والتراجع في مجال اقتصادها، فكان اقتصاد تونس غير مستقر نسبيا بسبب الاستعمار الفرنسي والتبعية واستغلال ثرواته والتوزيع غير العادل بين التونسيين والأوروبيين في الثروة وفي ممتلكات البلاد التونسية.

- قامت الحكومة الفرنسية بإصلاح الطرق وإنشاء البنية التحتية وإنشاء بعض المرافق الضرورية، فكل هذه الخدمات لم تفعلها فرنسا حبا في التونسيين؛ وإنما لخدمة مصالحها في الفترة التي قامت عليها بالحماية على تونس، ومن أجل سيرورة وتحقيق الأرباح، وللوصول إلى الأهداف المنشودة كان ولابد من تهيئة الأرضية لتسهيل تلك العملية.

- طرأ على الاقتصاد التونسي خلال سنة 1956م العديد من الانجازات والتغيرات التي استفاد خلالها من مرحلة التأميم والعوائد المالية من الجباية والمواد الخام التي حسنت من مداخيل المالية العمومية، بالإضافة إلى الانجازات الصناعية الكبرى التي تحققت، كما شهدت هذه الفترة في بداية الاستقلال العديد من السلبيات

وخاصة على مستوى النقص في الإمكانيات المتوفرة خلال تلك الفترة وعلى الفساد المالي واستغلال النفوذ من طرف المقربين للنظام آنذاك، إلا أنها تخللتها بعض من النجاحات الكبرى في مجال تنفيذ برنامج التأهيل الشامل للاقتصاد التونسي والإصلاح الهيكلي في المنظومة الاقتصادية والإدارية، وهذا كله يرجع بالتعاون مع المؤسسات بعد ما كان الاقتصاد متدهورا نوعا ما في جميع القطاعات خلال فترة الحماية، ومن هنا نجد أن القطاع الزراعي التونسي خلال فترة الاستعمار كان خاضعا للسيطرة الفرنسية.

- كانت الزراعة في تونس متنوعة حسب البيئة الزراعية، كما كانت تتلقى الدعم والمساندة من الحكومة الفرنسية باعتبارها المسير الأول للبلاد التونسية، وذلك من خلال تزويدها بالآلات والمواد الزراعية من أجل كسب الأرباح، ورغم هذا كان هناك فلاحون تونسيون وكانت أراضي تونسية، لكن الفائدة لصالح الفرنسيين لأنهم كانوا ينزعون الأراضي من أصحابها ومنحها للفرنسيين رغم أنهم يفتقدون الخبرة الكافية لخدمة الأرض.

- كانت الزراعة في تونس غير مستقرة وهذا بسبب الأدوات والآلات التقليدية غير المتطورة، وهذا يسبب عائق أمام الزراعة التونسية، ورغم هذا كان الفلاحون والمزارعون التونسيون يحاولون الحصول على أكثر الأرباح في الأراضي التي كانت لصالحهم، وكانت تونس آنذاك تهتم بالمحاصيل التي تشتهر بها كالتمر والكروم والزيتون وغيرها من المحاصيل الأخرى، كما كانت فرنسا تحدد قيمة البيع خلال السنة للمحاصيل التي يتحصل عليها الفلاحون والمزارعون التونسيون، وتتحكم في الأرباح وتصدّر بعض المنتجات كالخضروات والقمح والتمر وغيرها للبلدان، وكان الفلاح التونسي مهمشا من طرف الحكومة الفرنسية.

- في بداية 1956 بدأت الزراعة التونسية تتحسن بعد استرجاع الأراضي التونسية لصالح التونسيين، وأصبحت في خدمة الفلاحين التونسيين، وقد حاولوا إدخال خدمات جديدة في الفلاحة وهذا للتطور والزيادة والنمو في الإنتاج الفلاحي خاصة أنها شهدت فترة من الركود والانحطاط بسبب الحماية والتبعية الاقتصادية.

- يعد قطاع الصناعة من أهم وأبرز القطاعات الاقتصادية التونسية التي ترفع من قيمة الدولة، لأنها تمتلك ثروة معدنية هائلة وهذا جعلها تمتاز بها بين بلدان العالم الكبرى، ولكن هذه الثروات كانت تتمتع بها الحكومة الفرنسية بالدرجة الأولى، كما تعتبر تونس من أكثر الدول العربية ومن بين الدول العالمية في إنتاج الفوسفات وهذا ما رفع من اقتصادها.

- تعددت الشركات الأجنبية في تونس والتي كانت تشرف عليها الحكومة الفرنسية وتستفيد من أرباحها بامتياز، فاستغلت اليد العاملة التونسية فيها دون إعطائهم حقوقهم الكاملة والواجبة.

- إذ لا نهمل عمل الشركات المحلية التونسية التي كانت تسعى إلى الاجتهاد والتطوير والزيادة في الإنتاج بالرغم من بساطة وقلة الإمكانيات الصناعية وقلة اليد العاملة، ومن أبرز ما تنتجه هذه الشركات النسيج المحلي المشهور بالشاشية والزربية التي تعتبر رمز يدل على عادات وتقاليد تونس، ولا ننسى صناعة الجلود والصوف والفخار.

- يبلغ عدد الشركات المحلية المنتجة حوالي 20 شركة، وكانت عبارة عن صناعات بسيطة.

- لـم يكـن اقتصـاد تـونس متطـورا ومسـتقرا بـالمفهوم الحـالي بسـبب السـيطرة الفرنسية، وإنما كـان يمر بحالـة غير منظمـة وغير حرة، فكانـت تـونس تعمل علـى مسايرة فترة الحماية الواقعة عليها وتنتظر إلى غاية الخروج من هذه الأزمة من أجل إعادة بناء دولة ذات سيادة وطنية حرة .

- مـع بدايـة الاسـتقلال سـنة 1956م عملـت الحكومـة التونسـية علـى بنـاء اقتصادها والنهوض بالقطاع الصناعي بعدما كان في حالة غير مستقرة ومستغلة من طرف الحكومة الفرنسية، كما استغلت مخلفات الاستعمار من بناء وتعمير واستفادت من الخبراء التونسيين الذين عملوا في الحكومة الفرنسية لتجميع أفكارها وتكوينها في مشروع مهيكل يخدم البلاد التونسية.

- أمـا فيمـا يخـص الجانـب التجـاري فإننـا نسـتخلص أن الـبلاد التونسـية بـلاد تجارية، وأن التجارة التونسية تحت سيطرة الحماية الفرنسية، وكان التجار التونسيون مهمشون من طرف الحكومة الفرنسية، وللتجارة التونسية أسواق أسبوعية تعرض فيها السلع حسب تقسيم فرنسا التي تخصص أسواق خاصة بها وأسواق لبيع السلع بالجملة، وكانت هناك تجارة داخلية وتجارة خارجية، حيث تتميز التجارة الداخلية بالتجارة المحلية، أما فيما يخص التجارة الخارجية التي تصدر منها بعض المنتجات إلى الخارج كالمعادن وخاصة الفوسفات، وكانت تستورد بعض المنتوجات التي كانت تحتاجها البلاد التونسية من مواد غذائية وغيرها، وهذا دليل على أن البلاد التونسية لم تصل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي آنذاك.

- وبعـد تحقيـق الاسـتقلال التونسـي سـنة 1956م حاولـت الحكومـة التونسـية استعادت عافيتها بشكل متدرج وذلك من خلال زيادة المنتوج التجاري والقيام بمشاريع تنموية إصلاحية .

الملاحق

الملحق رقم 01: الصفحة الأولى من العدد الأول من جريدة تونس الاقتصادية:

تونس الاقتصادية

لسان الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة

عدد ١ - ٢٥ مايو ١٩٥٥

المدير المسؤول: الفرجاني بن الحاج عمار

رئيس قلم التحرير: الحبيب ماجول

الإدارة: نهج التساهل عدد ٩ تليفون ٢٤٣٣٦٥ تونس

الوضع الاقتصادي التونسي الراهن

كما يراه صاحب المعالي الاستاذ الهادي نويرة وزير التجارة والصناعة

النظام الجديد لاداء المعاملات

بقلم عبد السلام عاشور

من المسؤول عن غلاء اللحوم ؟

309

المصدر: جريدة تونس الاقتصادية، ع 01، ص 01.

الملحق رقم 02؛ صورة الفرجاني بن الحاج عمار، المدير المسؤول للجريدة.

المرجع: الموقع الالكتروني: https://www.facebook.com/benyoussef.salah/photos

الملحق رقم 03: الركن المتعلق بتغطية كل نشاطات الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وفروعه الجهوية تحت عنوان " حياة الاتحاد ".

حياة الاتحاد

الاتحاد الجهوي بسوسة

الهيئة الادارية للاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة بسوسة

الرئيس عبد السلام المظفر . كاهيته الاول الصادق ابراهيم . كاهيته الثاني عبد القادر بن صالح . الكاتب العام محمد ادريس . كاهيته الاول الهادي عرفة . كاهيته الثاني عبد السلام النابلي . امين المال حمادي هلال . كاهيته الاول محمد الاشقر . كاهيته الثاني الصادق الملولي . حافظ الاوراق يونس الحربي . محمد بوسلامه

الاعضاء مصطفى رزاز . عبد الحميد عيسى . عبد العزيز بن الحاج حسين . محمود بسباس . بوراوي القروي . محمد القرقني .

المراقبون البشير معروف صالح عطيه . الحاج احمد نصر

عن المجلس الاداري

الكاتب العام

محمد ادريس

الاتحاد الجهوي بباجة

نقابة تجار الاقمشة

اجتمعت نقابة القماشة يوم السبت ١١ اوت ١٩٥٦ على الساعة الخامسة بعد الزوال بالاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة بقاعة الافراح تحت رئاسة الكاتب العام للاتحاد الاخ مصطفى خلفة بمحضر جميع تجار الاقمشة والملابس وبعد الاستماع الى التقرير الادبي من طرف الاخ محمد الجواني كاهية الكاتب العام للنقابة والتقرير المالي من طرف امين مال بيار خلفون وبعد عرضهما على المصادقة التي كانت بالاجماع انتخب الحاضرون الهيئة النقابية الجديدة كما يلي :

الكاتب العام محمد بن الحاج حسين الجواني . كاهيته مهني بن عيسى . امين المال شارل شلوم تمام . كاهيته سالم بن علي الترجان .

مراقب (١) بيار خلفون بن نسيم

مراقب (٢) محمد بن يحيى البربوشي .

عضو محمد بن صالح الدخلي

لائحة

ان اعضاء نقابة تجار الاقمشة والملابس المجتمعين يوم الاحد ١٧ اوت ١٩٥٦ على الساعة الخامسة بعد الزوال بدار الاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة تحت رئاسة الكاتب العام للاتحاد الجهوي الاخ مصطفى خلفة حسب استدعاء الموجه اليه من طرف النقابة

بعد الاستماع الى عرض مفصل من طرف السيد محمد الجواني الكاتب العام للنقابة ، وبعد المناقشة حول جميع المسائل المنحصرة في الامر اليومي المتعلق بتطهير واعادة تنظيم تجارة الاقمشة والملابس

صادق الحاضرون بالاجماع على اللائحة التالية مع التماس المجلس النقابي الممثل في شخص الكاتب العام ، للعمل لدى الاتحاد والسلط الاخرى ذات النظر حتى تجاب المطالب التي تضمنتها اللائحة المذكورة بالنجاح والاسراع بتضمينها في تراتيب الحكومة . وهي تتضمن المطالب التالية :

١) ايقاف اعطاء الباتيندا لفتح تجارات جديدة لهذا القسم

٢) ابعاد كل تاجر لا يحترم محتويات الامر العلي المؤرخ في ١٦ جويلية ١٩٢٦

٣) تكوين لجنة لضبط الدخول في المهنة بالنسبة للتجار الجدد في المستقبل حسب عدد نسبة السكان المتزايد

٤) الغاء رخص توريد الملابس القديمة المتاتية من الخارج

٥) منع كل سواق خارج باجه صاحب باتيندا المعبر عنه بتاجر (فوران) من بيع المنسوجات والملابس والطرائف داخل بلدة باجة

٦) منع الدلالة والاشهار عن المنسوجات والطرائف والملابس في حالة جدتها

٧) منع تجار الملابس القديمة ونقابة الاحذية والفخار من سوق العطارين وبطحاء الناصر باي وتنفيذ القرار الموجود من قديم في منعهم بتلك الجهات

الاتحاد الجهوي بسوق الاربعاء

تعاضدية الاستهلاك لدى الولاية

على اثر المساعي التي وقعت اخيرا لتكوين تعاضدية استهلاك بسوق الاربعاء امتعض جمهور التجار بالجهة وراوا في هذا السعي مزاحمة غير شريفة لصناعتهم التي امتهنوها منذ عشرات السنين

وتعبيرا عن هذا الامتعاض والسخط تقابل وفد من الاتحاد الجهوي يوم الخميس ١٦ اوت ١٩٥٦ مع السيد الكاتب العام لولاية سوق الاربعاء وبسط عليه الوضعية التي سيصبح عليها قسم التجارة والصناعة بعد تكوين تلك التعاضدية ، خصوصا وهذا القسم يجتاز اليوم ازمة خطيرة قضت على جانب منه بالفقر والافلاس وقد اظهر السيد الكاتب العام للولاية حسن تفهم وواقعية .

اجتماع المجلس الاداري

وفي مبادرة الوقد مركز الولاية قرر المكتب التنفيذي دعوة المجلس الاداري للاتحاد الجهوي للانعقاد في جلسة خارقة للعادة فاجتمع في ساعة متاخرة من الليل ودرس الوضع الراهن والحالة التي نتجت اثر المساعي المبذولة لتكوين تعاضدية الاستهلاك التي اصبحت خطرا يهدد جماهير التجار واصدر اللائحة التالية التي وجهت نسخا منها الى السيد الوالي قصد ابلاغها الى الوزارات والدوائر الحكومية المسؤولة .

اللائحة

ان المجلس الاداري للاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة بسوق الاربعاء المجتمع في جلسة فوق العادة يوم الخميس ١٦ اوت ١٩٥٦ بنادي الاتحاد الجهوي تحت رئاسة الاخ علي حثيرة ، بعد استعراض الحالة الاقتصادية الراهنة من جميع وجوهها من جراء وجود قانون تجاري في عهد الاستعمار لا يتماشى والمصلحة القومية العامة ، وبعد اطلاع اعضاء المجلس الاداري على البلاغ الذي اذيع بمحطة الاذاعة التونسية يوم الاربعاء ١٠ اوت ١٩٥٦ في اذاعة الزوال والذي مفاده فتح تعاضدية تموين بسوق الاربعاء ، وحيث ان هاته التعاضدية لا ترجع بالمصلحة العامة للبلاد ، بل ستكون سببا في قتل مئات من التجار الصغار والحاقهم في صفوف البطالين والذين هم الآن يستحقون الاعانات والتشجيع ، وحيث انه لا يمكن بأي حال تأسيس تعاضدية ومنح قروض الا للصناعات الصحية التي يلزم ان تأخذ مكانة مرموقة في بودقة الاقتصاد القومي العام .

فان المجلس الاداري يستنكر هاته الاعمال ويعارض في تأسيس هاته التعاضدية بكل شدة ، ويطالب المسؤولين لتوقيف هذا التيار بكل السرعة حتى لا تتسرب هاته الاعمال في بقية المملكة ، الشيء الذي يعود المواطنين على ان تكوين التعاضديات فيه مصلحة شخصية لا اكثر ولا اقل .

وله الثقة الكاملة في الحكومة الوطنية وفي رئيسها الجليل الحبيب بورقيبة ليراعوا هاته المشكلة بعين الاعتبار حتى ينسنى للتاجر الصغير مواصلة عمله في اطمئنان .

لدى وزير الاقتصاد القومي

وفي يوم الثلاثاء ٣١ اوت عطفي وفد من الاتحاد الجهوي يتركب من الاخوان علي حثيرة والشاذلي القصبي والبشير بن حتي وسليمان زكري بمقابلة وزير الاقتصاد القومي وبسط الموضوع عليه وقد وعدهم بالتدخل السريع لحل هذه المشكلة.

الاتحاد الجهوي بقفصة

نقابة التجار الصناعية بام العرايس

انعقد اجتماع بام العرايس يوم ٣ اوت على الساعة الخامسة تحت لواء الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ضم كل التجار والصناعية لتلك الجهة مع ممثل الحكومة والمنظمات القومية وتم انتخاب الهيئة كما يلي:

الرئيس التازرزي بن الحاج ، كاهيته الطيب الفرجاني ، الكاتب العام ابراهيم بالليل . كاهيته الاول الناصر بن عمر . كاهيته الثاني عبد المجيد بن صالح . الاعضاء رمضان بن حسن . الفاهم بن عثمان . خليفه بن صالح . ابراهيم بن الاخضر . المراقبون ابراهيم بن الحاج . عبد الرزاق بن الطاهر . محمد بن صالح . القرجاني بن علي

الوحدة الاقتصادية السورية الاردنية

لقد تم الاتفاق بين الدولتين السورية والاردنية على عقد وحدة اقتصادية بينهما .

ويترتب على هذه الوحدة ، حرية تنقل رعايا البلدين بدون جوازات سفر عند الحدود ، كما ان انتقال وتبادل وايداع واستثمار الاموال في كلا القطرين امسى لا يخضع الى اي تقييد او تحديد .

ويسمح هذا الاتفاق كذلك لكل من رعايا البلدين بحرية العمل والاستقرار .

هذا واحدث من جهة اخرى نظام جمركي متحد ، ويتوقع ان تصبح الموانئ والمطارات السورية والاردنية ذات استعمال مشترك كما يتوقع طبع عملة موحدة .

وقد كلف مجلس اقتصادي مقره بدمشق بوضع التراتيب والتصميمات لهذه الوحدة الاقتصادية بين البلدين الشقيقين

انتاج شركة الثلج تونس
بم بم . زمزم
عصير الغلال الصافي فاز وزعال
Les produits de la Société
LA "GLACE" TUNIS
PAM-PAM ★ ZEMZEM
Jus de fruits naturel
Limonade pur sucre

المصدر: جريدة تونس الاقتصادية، ع 32، 01 / 09 / 1956م، ص 07.

الملحق رقم 04: الركن الأيمن من الصفحة الأولى من كل عدد " من أسبوع إلى أسبوع ".

المدير المسؤول :
الفرجاني بن الحاج عمار
الادارة :
نهج التساهل عدد ١
تليفون ٢٤٣٣٦٥
الحساب الجاري بالبريد ٣١١-١٠
تونس

عدد ٢٠ - ١ مارس ١٩٥٦ الموافق ١٨ رجب ١٣٧٥ - تصدر مرتين في الشهر موقتا - الثمن : ٣٠ فرنكا

تونس الاقتصادية

لسان الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة

" La Tunisie Economique "
Organe de l' U. T. A. C.
Directeur Gérant :
Ferdjani B. Hadj Ammar
Direction :
1, Rue de la Tolérance Tunis
Tel.: 243-365
C.C.P.: Tunis 311 - 10

من أسبوع الى اسبوع

للمرة الثانية تفتح مفاوضات بين تونس وفرنسا ، ففي سنة ١٩٥٤، بينما كانت العلائق بين الدولتين يسودها توتر شديد، تغلب العقل على العاطفة ، فقبلت فرنسا، ورضيت تونس بالدخول في مفاوضات ترمي لتخليص الذاتية التونسية وللاعتراف بالشخصية التونسية .

ولقد كان من المتوقع ان هاته الخطوة الاولى سوف تعقبها خطوات اخرى تهدف الى تطور سريع وثابت للبلاد التونسية نحو استقلالها الكامل الحقيقي . وان هذا التطور السريع قد اثبته التونسي بممارسته للحالة الجديدة التي اصبح عليها من جراء التقدم الذي احرزه الشعب وحكومته الفتية في سبيل تحقيق مصيره كشعب حر مستقل .

وتكفي بضعة اشهر للدلالة على ان تطور الشعب كان كبيرا يفوق حد المتوقع، فمكنت هذه التجربة القصيرة البلاد التونسية من التعرف على مقدرة ابنائها ومدى اهلية شعبها ، حتى تعلم ان سيرها في هذا السبيل الجديد ، سبيل الحرية والاستقلال، لم يكن من قبيل المغامرات بل هو سير طبيعي ودخول بجدارة في بودقة الشعوب الحرة.

وقد اظهرت هذه التجربة لفرنسا ان المصالح المادية لبعض المعمرين من ابنائها يتناقض تماما ومصلحة الامة الفرنسية، واقامت الدليل للشعب الفرنسي على ان التفاهم مع الشعوب الخاضعة للاستعمار هو وحده الذي يمكن فرنسا من استرجاع مركزها وربح صداقة وتقدير هذه الشعوب التي قضى عليها تطور الزمن بان تتحرر وتعتق . كما اظهرت التجارب ان تطور الشعوب وطموحها الحتمي نحو استقلالها لا يمكن صدهما باية حال ، وان من مصلحة فرنسا ان يتحقق هذا الاستقلال، باعانتها، احسن من ان يكون رغما عنها ، او ضدها.

وفي هذا الصدد، وما قيل بالنسبة لتونس ينطبق تماما على القطرين الشقيقين المغرب والجزائر، لان مصيرها جميعا مشترك .

فهذه فرنسا وتونس في سنة ١٩٥٦ ، الاولى اكثر اطمئنانا والثانية اكثر وثوقا واعتمادا، تتأهبان في جو من الثقة المتبادلة لانقاذ التعاون المخلص الحر الذي يجب ان يكون بين الامتين وذلك بتشييد صرح استقلال البلاد التونسية في دائرة الصداقة مع فرنسا. وهذا الاستقلال يجب ان تعلنه تونس وتعترف به فرنسا في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والمالية وحتى العسكرية

وليس من الحتمي ان يترتب على هذا الاعلان قطع العلاقات بين البلادين في كافة الميادين ، بل من الطبيعي ان ينجم عنه توطيد الروابط التي من مصلحة البلادين عقدها ، بكل حرية وبدون

(البقية على الصفحة الثامنة)

الاداء على الباتيندا

ما يزال اداء الباتيندا ، هذا الاداء الموظف على الصناعة والتجارة، يشغل بال المسؤولين على الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة . ومهما كان الواجب الجبائي هو الواجب الاكيد الاولي للمواطن ، الا انه كبقية الواجبات الاخرى يلزم ان يكون مطبقا على الجميع بكيفية موحدة وعادلة ، وتحقيق هذه العدالة الجبائية يبعد ان يطبق بالبلاد التونسية .

فاذا القينا نظرة على مختلف الميزانيات التونسية ، نبين انه من بين الاداءات القارة الموظفة على ميادين النشاط المتنوعة ، نجد ان اداء الباتيندا هو الذي ينتج اكبر دخل ، اذ يفوق بكثير مداخيل الاداءات العقارية والفلاحية ، وهي حالة غير طبيعية، خصوصا اذا علمنا، ان بلادنا التونسية هي بلاد فلاحية قبل كل شيء

فبينما نشاهد انه يتوقع عند فرض الاداء على الاجور والجرايات تخفيض من الاساس - وهو من الحق والانصاف - مراعاة للمستوى الحيوي الادنى والتخفيض النسبي للتكاليف العائلية اذ لا تتجاوز نسبة هذا الاداء الخمسة بالمائة ، نجد ان اداء الباتيندا البالغة نسبته اربعة عشر بالمائة ليس من المتوقع على ما يظهر ان يدخل عليه ادنى تخفيض .

لا شك انه يوجد من بين الخاضعين لهذا الاداء طبقة من الصنائعية واصحاب الصناعات الصغرى ومن التجار لا تتجاوز مداخيلهم السنوية ، بل لا تصل ، الى حد المستوى الادنى للحياة ، موظف عليهم ١٤ ٪ من مداخيلهم ، في الوقت الذي نرى فيه الاجير - في الميدان العمومي او الخاص - المتمتع بمدخول مساو معفى تماما من الاداء الموظف على الاجور والجرايات .

لم ينفك الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة يطالب لفائدة الطبقة المذكورة ، لا باعفائها تماما من هذا الاداء ، ولكن بتوظيف اداء رمزي عليها يناسب امكانياتهم المادية في المشاركة الجبائية .

ويرى الاتحاد كذلك ، فيما يتعلق بالتجار والصنائعية واصحاب الصناعات الصغرى الذين تتجاوز ارباحهم المستوى الحيوي بمقدار

(البقية على الصفحة ٨)

اجتماع المجلس الاداري

عقد المجلس الاداري للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة اجتماعا يوم السبت ٢٥ فيفري ١٩٥٦ على الساعة الثانية والنصف بالحجرة التجارية التونسية بحث اثناءه عدة مسائل اتخذ فيها مقررات هامة :

المفاوضات التونسية الفرنسية الجديدة

يرى المجلس الاداري للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ان التطور الجديد الذي طرا على القضية الوطنية الرامي الى استكمال البلاد التونسية سيادتها الكاملة امر طبيعي . وهو يعبر عن ثقته المطلقة في رجال وقد التفاوض التونسي ملفتا انظارهم بالخصوص الى وجوب ادخال تعديلات اساسية على الاتفاقية الاقتصادية والمالية حتى تكون متمشية مع معنى الاستقلال الكامل.

المجلس التاسيسي

يبحث المجلس الاداري مسالة المجلس التاسيسي الذي سيقع انتخابه في اواخر مارس ١٩٥٦ وقد كلف المكتب التنفيذي بالعمل على تحقيق مشاركة الاتحاد ضمن الجبهة القومية

قروض التجارة والصناعة

بعد ان درس المجلس الاداري هذه المسالة وافق على الخطة العملية التي انتهجها المكتب وفوض له مهمة ادخالها في حيز التنفيذ

الجامعات

يوصي المجلس الاداري كافة الاتحادات الجهوية بالعمل على تحقيق مشروع الجامعات المهنية حسب مقررات المؤتمر الاخير خصوصا وقد تشكلت جامعات المعاش واللحوم والمخابز . ويرى انه يلزم الاعتناء في هاته الايام بمسالة الصيد البحري والصناعات الجلدية

السياسة الجبائية

بعد استعراض الاخ عبد السلام عاشور للخطوط العامة للنظام الجديد لاداء الباتيندا والاداء على الانتاج ومسالة العفو الجبائي ، يرى المجلس الاداري انه قبل صدور النظام الجديد للباتيندا، من المعقول ان تراعي وزارة المال الحالة التي عليها اغلبية التجار والصنائعية الغير متمتعين بنظام الوفقة فتعمل على تخفيض نسبة الاداء الموظف عليهم

وبعد دراسة عدة امور اقتصادية هامة انفض الاجتماع على الساعة الثامنة مساء

المصدر: جريدة تونس الاقتصادية، ع 20، 01 / 03 / 1956م، ص 01.

الملحق رقم 05: الصفحة الخاصة بالتجارة الخارجية وأخبار الأسواق العالمية.

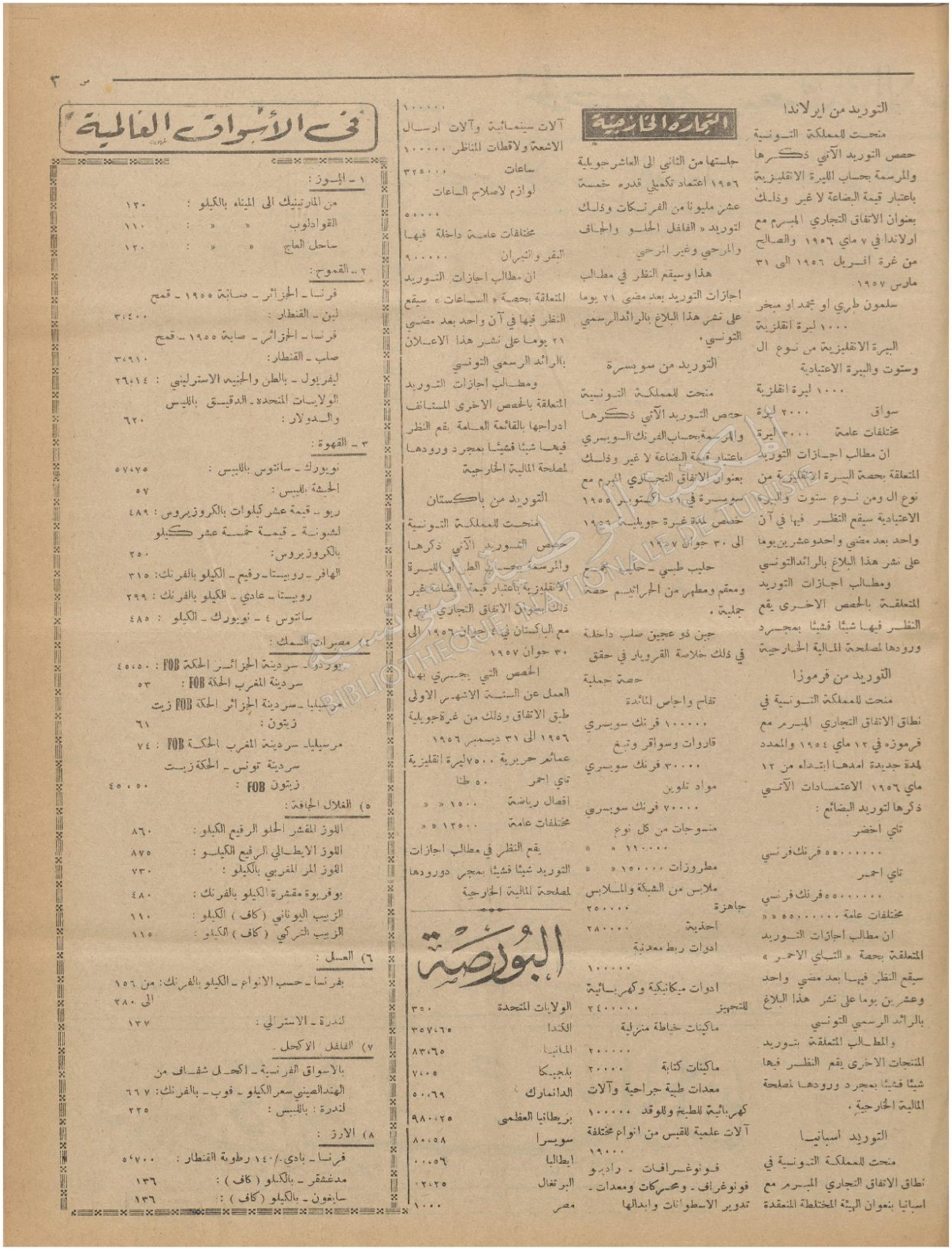

التوريد من ايرلاندا

منحت للمملكة التونسية حصص التوريد الآتي ذكرها والمرسمة بحساب الليرة الانقليزية باعتبار قيمة البضاعة لا غير وذلك بعنوان الاتفاق التجاري المبرم مع ارلاندا في ٧ ماي ١٩٥٦ والصالح من غرة افريل ١٩٥٦ الى ٣١ مارس ١٩٥٧.

سلمون طري او مجمد او مبخر ١٠٠٠ ليرة انقليزية

البيرة الانقليزية من نوع ال وستوت والبيرة الاعتيادية ١٠٠٠ ليرة انقليزية

سواق ٢٠٠٠ ليرة

مختلفات عامة ٣٠٠٠ ليرة

ان مطالب اجازات التوريد المتعلقة بحصة البيرة الانقليزية من نوع ال ومن نوع ستوت والبيرة الاعتيادية سيقع النظر فيها في آن واحد بعد مضي واحد وعشرين يوما على نشر هذا البلاغ بالرائد التونسي

ومطالب اجازات التوريد المتعلقة بالحصص الاخرى يقع النظر فيها شيئا فشيئا بمجرد ورودها لمصلحة المالية الخارجية

التوريد من فرموزا

منحت للمملكة التونسية في نطاق الاتفاق التجاري المبرم مع فرموزه في ١٢ ماي ١٩٥٤ والممدد لمدة جديدة امدها ابتداء من ١٢ ماي ١٩٥٦ الاعتمادات الآتي ذكرها لتوريد البضائع :

تاي اخضر ٥٥٠٠٠٠٠٠ فرنك فرنسي

تاي احمر ٥٥٠٠٠٠٠٠ فرنك فرنسي

مختلفات عامة ٥٥٠٠٠٠٠٠ » »

ان مطالب اجازات التوريد المتعلقة بحصة « التاي الاحمر » سيقع النظر فيها بعد مضي واحد وعشرين يوما على نشر هذا البلاغ بالرائد الرسمي التونسي

والمطالب المتعلقة بتوريد المنتجات الاخرى يقع النظر فيها شيئا فشيئا بمجرد ورودها لمصلحة المالية الخارجية .

التوريد اسبانيا

منحت للمملكة التونسية في نطاق الاتفاق التجاري المبرم مع اسبانيا بعنوان الهيئة المختلطة المنعقدة

التجارة الخارجية

جلستها من الثاني الى العاشر جويلية ١٩٥٦ اعتماد تكميلي قدره خمسة عشر مليونا من الفرنكات وذلك لتوريد « الفلفل الحلو والجاف والمرخي وغير المرخي

هذا وسيقع النظر في مطالب اجازات التوريد بعد مضي ٢١ يوما على نشر هذا البلاغ بالرائد الرسمي التونسي .

التوريد من سويسرة

منحت للمملكة التونسية حصص التوريد الآتي ذكرها والمرسمة بحساب الفرنك السويسري باعتبار قيمة البضاعة لا غير وذلك بعنوان الاتفاق التجاري المبرم مع سويسرة في ٢٠ اكتوبر ١٩٥٥ حصص لمدة غرة جويلية ١٩٥٦ الى ٣٠ جوان ١٩٥٧

حليب طبي - حليب مجفف ومعقم ومطهر من الجراثيم حصة جملية .

جبن ذو عجين صلب داخلة في ذلك خلاصة القروبار في حقق حصة جملية

تفاح واجاص المائدة ١٠٠٠٠٠ فرنك سويسري

قارورات وسواقر وتبغ ٣٠٠٠٠ فرنك سويسري

مواد تلوين ٧٠٠٠٠ فرنك سويسري

منسوجات من كل نوع ١١٠٠٠٠ » »

مطروزات ١٥٠٠٠٠ » »

ملابس من الشبكة والملابس جاهزة ٢٥٠٠٠٠

احذية ٢٨٠٠٠٠

ادوات ربط معدنية ١٠٠٠٠٠

ادوات ميكانيكية وكهربائية للتجهيز ٢٤٠٠٠٠٠

ماكينات خياطة منزلية ٢٠٠٠٠٠

ماكينات كتابة ٢٠٠٠٠

معدات طبية جراحية وآلات كهربائية للطبخ وللوقد ١٠٠٠٠٠

آلات علمية للقيس من انواع مختلفة ١٩٠٠٠

فونوغرافات - راديو فونوغراف - ومحركات ومعدات - تدوير الاسطوانات وابدالها ١٠٠٠٠٠

آلات سينمائية وآلات ارسال الاشعة ولاقطات المناظر ١٠٠٠٠٠

ساعات ٣٢٥٠٠٠

لوازم لاصلاح الساعات ٥٠٠٠٠

مختلفات عامة داخلة فيها البقر والثيران ٩٠٠٠٠٠

ان مطالب اجازات التوريد المتعلقة بحصة « الساعات » سيقع النظر فيها في آن واحد بعد مضي ٢١ يوما على نشر هذا الاعلان بالرائد الرسمي التونسي

ومطالب اجازات التوريد المتعلقة بالحصص الاخرى المستانف ادراجها بالقائمة العامة يقع النظر فيها شيئا فشيئا بمجرد ورودها لمصلحة المالية الخارجية

التوريد من باكستان

منحت للمملكة التونسية حصص التوريد الآتي ذكرها والمرسمة بحساب الطار الليرة الانقليزية باعتبار قيمة البضاعة غير ذلك بعنوان الاتفاق التجاري المبرم مع الباكستان في ٤ جوان ١٩٥٦ الى ٣٠ جوان ١٩٥٧

الحصص التي يجري بها العمل عن السنة الاشهر الاولى طبق الاتفاق وذلك من غرة جويلية ١٩٥٦ الى ٣١ ديسمبر ١٩٥٦

عمائم حريرية ٧٥٠٠ ليرة انقليزية

تاي احمر ٥٠ طنا

اقمصة رياضة ١٥٠٠ » »

مختلفات عامة ١٢٥٠٠ » »

يقع النظر في مطالب اجازات التوريد شيئا فشيئا بمجرد ورودها لمصلحة المالية الخارجية

البورصة

الولايات المتحدة	٣٥٠
الكندا	٣٥٧،٦٥
المانيا	٨٣،٦٥
بلجيكا	٧،٠٥
الدانمارك	٥٠،٦٩
بريطانيا العظمى	٩٨٠،٢٥
سويسرا	٨٠،٥٨
ايطاليا	٠،٥٦
البرتغال	١٢،٢٥
مصر	١٠٠٠

في الأسواق العالمية

١ - البوز :

من المارتينيك الى الميناء بالكيلو : ١٣٠

القوادلوب » » : ١١٠

ساحل العاج » » : ١٢٠

٢ - القمح :

فرنسا - الجزائر - صابة ١٩٥٥ - قمح لين - القنطار : ٣،٤٠٠

فرنسا - الجزائر - صابة ١٩٥٥ - قمح صلب - القنطار : ٣،٩١٠

ليفربول - بالطن والجنيه الاسترليني : ٢٩،١٤

الولايات المتحدة - الدقيق بالليس والدولار : ٦٢٠

٣ - القهوة :

نيويورك - سانتوس بالليس : ٥٧،٧٥

الحبشة بالليس : ٥٧

ريو - قيمة عشر كيلوات بالكروزيروس : ٤٨٩

لشونة - قيمة خمسة عشر كيلو بالكروزيروس : ٢٥٠

الهافر - روبيستا - رفيم - الكيلو بالفرنك : ٣١٥

روبيستا - عادي - الكيلو بالفرنك : ٢٩٩

سانتوس ٤ - نيويورك - الكيلو : ٤٨٥

٤) مصبرات السمك :

بوردو - سردينة الجزائر الحكة FOB : ٤٥،٥٠

سردينة المغرب الحكة FOB : ٥٣

مرسيليا - سردينة الجزائر الحكة FOB زيت زيتون : ٦١

مرسيليا - سردينة المغرب الحكة FOB : ٧٤

سردينة تونس - الحكة زيت زيتون FOB : ٤٥،٥٠

٥) الفلال الجافة :

اللوز المقشر الحلو الرفيع الكيلو : ٨٦٠

اللوز الايطالي الرفيع الكيلو : ٨٧٥

اللوز المر المغربي بالكيلو : ٧٣٠

بوقريوة مقشرة الكيلو بالفرنك : ٤٨٠

الزبيب اليوناني (كاف) الكيلو : ١١٠

الزبيب التركي (كاف) الكيلو : ١١٥

٦) العسل :

بفرنسا - حسب الانواع - الكيلو بالفرنك : من ١٥٦ الى ٢٨٠

لندرة - الاسترالي : ١٣٧

٧) الفلفل الاكحل .

بالاسواق الفرنسية - الكمل شقاف من الهند الصيني سعر الكيلو - قوب - بالفرنك : ٦٦٧

لندرة : بالليس : ٣٢٥

٨) الارز :

فرنسا - بادي ١٤٠/. رطوبة القنطار : ٥،٧٠٠

مدغشقر - بالكيلو (كاف) : ١٣٦

سايغون - بالكيلو (كاف) : ١٣٦

BIBLIOTHEQUE NATIONALE DE TUNIS

المصدر: جريدة تونس الاقتصادية، ع 32، 01 / 09 / 1956م، ص 03.

الملحق رقم 06: الركن الخاص بالعروض والمطالب الاقتصادية.

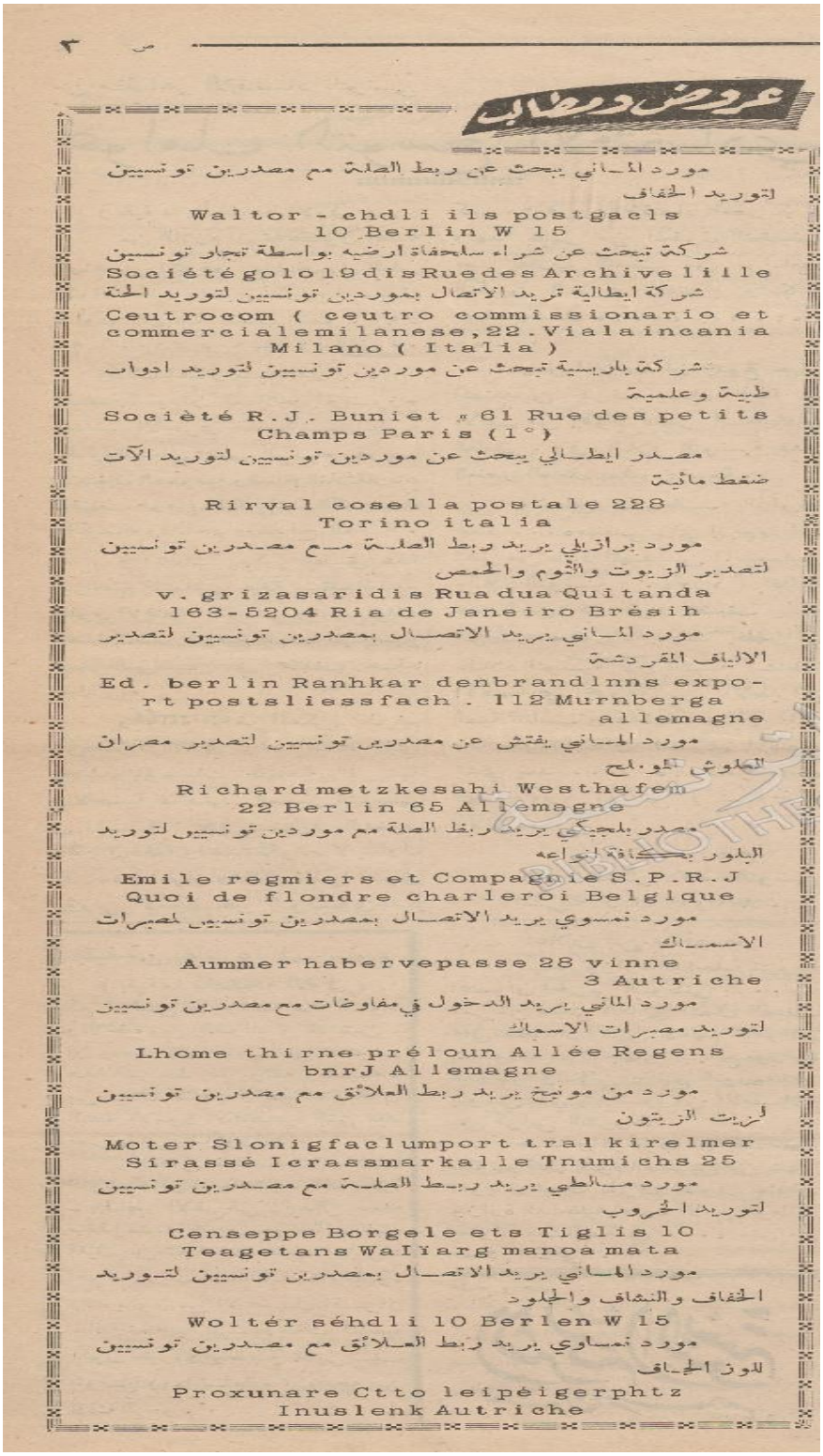

عروض ومطالب

مورد الماني يبحث عن ربط الصلة مع مصدرين تونسيين لتوريد الحفاف

Waltor - chdli ils postgaels
10 Berlin W 15

شركة تبحث عن شراء سلحفاة ارضيه بواسطة تجار تونسيين

Sociétégolo19disRuedes Archivelille

شركة ايطالية تريد الاتصال بموردين تونسيين لتوريد الحلة

Ceutrocom (ceutro commissionario et commercialemilanese,22.Vialaincania Milano (Italia)

شركة باريسية تبحث عن موردين تونسيين لتوريد ادوات طبية وعلمية

Société R.J. Buniet , 61 Rue des petits Champs Paris (1°)

مصدر ايطالي يبحث عن موردين تونسيين لتوريد الآت ضغط مائية

Rirval cosella postale 228
Torino italia

مورد برازيلي يريد ربط الصلة مع مصدرين تونسيين لتصدير الزيوت والثوم والحمص

v. grizasaridis Ruadua Quitanda
163-5204 Ria de Janeiro Brésih

مورد الماني يريد الاتصال بمصدرين تونسيين لتصدير الالياف المقردشة

Ed. berlin Ranhkar denbrandlnns expo-rt postsliessfach . 112 Murnberga allemagne

مورد المساني يفتش عن مصدرين تونسيين لتصدير مصران الخلوش المملح

Richard metzkesahi Westhafem
22 Berlin 65 Allemagne

مصدر بلجيكي يريد ربط الصلة مع موردين تونسيين لتوريد البلور بكافة انواعه

Emile regmiers et Compagnie S.P.R.J
Quoi de flondre charleroi Belglque

مورد تمسوي يريد الاتصال بمصدرين تونسيين لمصبرات الاسماك

Aummer habervepasse 28 vinne
3 Autriche

مورد الماني يريد الدخول في مفاوضات مع مصدرين تونسيين لتوريد مصبرات الاسماك

Lhome thirne préloun Allée Regens
bnrJ Allemagne

مورد من مونيخ يريد ربط العلائق مع مصدرين تونسيين لزيت الزيتون

Moter Slonigfaclumport tral kirelmer
Sirassé Ierassmarkalle Tnumichs 25

مورد مالطي يريد ربط الصلة مع مصدرين تونسيين لتوريد الخروب

Censeppe Borgele ets Tiglis 10
Teagetans Wallarg manoa mata

مورد الماني يريد الاتصال بمصدرين تونسيين لتوريد الحفاف والنشاف والجلود

Woltér séhdli 10 Berlen W 15

مورد تمساوي يريد ربط العلائق مع مصدرين تونسيين للوز الحاف

Proxunare Ctto leipéigerphtz
Inuslenk Autriche

المصدر: جريدة تونس الاقتصادية، ع 47، 15 / 04 / 1957م، ص 03.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا – المصادر باللغة العربية:

1) جريدة تونس الاقتصادية؛ السنة الأولى:

الأعداد: (01 ،02 ،03، 04، 06، 07، 08 ،09، 14، 15).

2) جريدة تونس الاقتصادية؛ السنة الثانية:

الأعداد: (16، 17 ، 19، 25، 26، 27 ، 28، 32، 35، 37، 39).

3) جريدة تونس الاقتصادية؛ السنة الثالثة:

الأعداد: (40، 42، 43، 45، 46، 47، 52، 53، 54).

4) ثامر الحبيب، **هذه تونس** ، مكتبة الرسالة ، (د، ط)، (د، م)،(د، ت).

ثانيا– المصادر باللغة الفرنسية:

5) **Annuaire Statistique de la Tunisie 1955**, Service Tunisien des Statistiques, imprimerie Sefan, Tunis. Edition1956.

6) **Annuaire Statistique de la Tunisie 1956**, Service Tunisien des Statistiques, imprimerie Sefan, Tunis. Edition1957.

ثالثا– المراجع:

7) الشاطر خليفة وآخرون، **الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**،ج03، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس 2005.

8) الصباغ فؤاد ، **دراسة الأوضاع الاقتصادية التونسية** ،(د، ط)،(د، م)،2017.

9) القصاب أحمد ، **تاريخ تونس المعاصر (1881_1956)**، تع حمادي الساحلي ، ط01 ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس 1986.

10) مروة أديب ، **الصحافة العربية نشأتها وتطورها**، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ،1961.

11) مشهداني مؤيد محمود حمد ، **التجربة الاقتصادية الاشتراكية والخطط التنموية في تونس** ، (د، ط)،(د، م) ،(د، ت).

12) المهيدي محمد الصالح ، **تاريخ الصحافة العربية وتطورها بالبلاد التونسية** ، المطبعة الرسمية، تونس ،1965.

13) الهلالي عبد الحميد وآخرون ، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881_1964) ،(د، ط)، منشورات المعهد الأعلى للتاريخ الحركة الوطنية ، منوبة، تونس، 2008 .

رابعا – المواقع الالكترونية:

14) ويكيبيديا، **الفرجاني بن الحاج عمار**(ديسمبر 2018)، تاريخ الاطلاع، 03 فيفري 2022م، الرابط الالكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki

15) جريدة الحرية التونسية، وفاة **الحبيب ماجول**، نشر بتاريخ 19 ديسمبر 2019م، على الرابط:https://www.alhorria.comتاريخ الاطلاع: 12 ماي 2022م.

16) الموسوعة التونسية ، **الهادي نويرة** ، نشرت بتاريخ 14 أوت 2019، على الرابط ، https://www.mawsoua.tn تاريخ الاطلاع 07 جوان 2022.

فهرس

الموضوعات

العنوان	الرقم
شكر وعرفان	...
الإهداء	...
قائمة المختصرات	...
مقدمة	**06 - 01**
الفصل التمهيدي: جريدة تونس الاقتصادية؛ نشأتها، أقلامها، اهتماماتها.	**18 - 07**
أولا : الصحافة التونسية بعد الحرب العالمية الأولى .	**08**
ثانيا : نشأة الجريدة وأقلامها.	**12**
ثالثا : أهداف واهتمامات الجريدة.	**16**
الفصل الأول: القطاع الزراعي في البلاد التونسية من خلال جريدة تونس الاقتصادية.	**32 - 19**
أولا : أهمية الزراعة في السياسة الاقتصادية.	**20**
ثانيا : أنواع المحاصيل الزراعية.	**23**
ثالثا: الأقاليم الزراعية.	**28**
الفصل الثاني: أوضاع القطاع الصناعي بالبلاد التونسية من خلال جريدة تونس الاقتصادية.	**43 - 33**

أولا : أهمية الصناعة في الاقتصاد التونسي.	**34**
ثانيا: أنواع الصناعات بتونس.	**37**
ثالثا : أهم المراكز الصناعية بتونس.	**39**
الفصل الثالث : القطاع التجاري في البلاد التونسية من خلال جريدة تونس الاقتصادية.	**61 – 44**
أولا: أهمية التجارة في السياسة الاقتصادية.	**45**
ثانيا : التجارة الداخلية .	**51**
ثالثا : التجارة الخارجية.	**54**
خاتمة	**66 – 62**
الملاحق	**73 – 67**
قائمة المصادر والمراجع	**76 – 74**
فهرس الموضوعات	**79 – 77**
الملخص العام	**...**

ملخص المذكرة باللغة العربية

تميزت أوضاع البلاد التونسية بداية سنة 1955م بعدة تقلبات وتغيرات اقتصادية، إذ كان الشغل الشاغل لتلك الحكومة آنذاك تأميم الشركات والإدارات، والتخلص من الاستعمار الاقتصادي بالكامل.

وفي إطار ذلك المخاض الاقتصادي والتحول السياسي للبلاد، تأسست جريدة تونس الاقتصادية التي كانت شاهدة على أهم تلك التقلبات والتغيرات الاقتصادية ابتداء من سنة 1955م، حيث رافقت الجريدة ورصدت أهم تطوراتها، وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه من خلال موضوع دراستنا الموسوم بعنوان: **الواقع الاقتصادي في البلاد التونسية من خلال جريدة تونس الاقتصادية (1955م – 1957م).**

أما عن الإشكالية التي دار حولها البحث فهي:

إلى أي مدى ساهمت جريدة تونس الاقتصادية في تغطية ومواكبة أهم التطورات والتحولات التي شهدها الاقتصاد التونسي خلال الفترة (1955 – 1957م)؟.

قسمنا بحثنا إلى مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة ذيلناها بمجموعة من الملاحق.

تطرقنا في الفصل التمهيدي إلى التعريف بجريدة تونس الاقتصادية.

أما في الفصل الأول فقد تطرقنا إلى تغطية الواقع الزراعي بالبلاد التونسية من خلال الجريدة.

وفي الفصل الثاني عرجنا على القطاع الصناعي التونسي، أما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه القطاع التجاري بقسميه الداخلي والخارجي، مؤكدين على الدور الذي لعبته التجارة في تطور الاقتصاد التونسي.

Résumé de la mémoire en français

Au début de 1955, la situation de la Tunisie se caractérise par un certain nombre de fluctuations et de changements économiques. La principale préoccupation de ce gouvernement était la nationalisation des entreprises et des administrations et l'éradication complète du colonialisme économique.

Dans le contexte de cette bataille économique et de la transformation politique du pays, le journal économique Tunisie, témoin des changements économiques les plus importants depuis 1955, a été fondé. Il a accompagné le journal et a suivi ses développements les plus importants. C'est ce que nous tenterons de souligner à travers le thème de notre étude intitulée :

La réalité économique en Tunisie à travers le journal économique Tunis (1955-1957).

Les problèmes de la recherche sont les suivants:

Dans quelle mesure le journal économique tunisien a-t-il contribué à couvrir et à suivre les évolutions et transformations les plus significatives de l'économie tunisienne au cours de la période 1955-1957 ?.

Nous avons divisé notre recherche en une introduction, un chapitre d'introduction, trois chapitres et un final avec un ensemble de suppléments.

Dans le chapitre I, nous avons discuté de la couverture de la situation agricole de la Tunisie à travers le journal.

Dans le chapitre II, nous avons limité le secteur industriel tunisien. Au chapitre III, nous avons traité du secteur commercial dans ses sections internes et externes, en insistant sur le rôle joué par le commerce dans le développement de l'économie tunisienne.